2022

# التهديدات الأمنية وتداعياتها على استقرار دول أمريكا اللاتينية

**دينا رأفت إبراهيم موسى**

معيدة بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

## ملخص

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على حقيقة الوضع الأمني في منطقة أمريكا اللاتينية. فعلى الرغم من أن منطقة أمريكا اللاتينية تنعم بالسلام النسبي فيما يتصل بالعلاقات بين الدول، إلا أنها من أكثر المناطق عنفاً في العالم، حيث تواجه مجموعة من التهديدات الأمنية غير العسكرية على رأسها الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتهديدات الوبائية وغيرها من التهديدات. ومن ثم تتمحور الدراسة حول دراسة طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول منطقة أمريكا اللاتينية، وأهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه التهديدات على المنطقة، وأبرز آليات المواجهة التي اتبعتها الدول في التصدي لهذه التهديدات. ومن ثم الوقوف على طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول أمريكا اللاتينية، وإلى أي مدى يمثل مفهوم الأمن الإنساني أداة مناسبة لفهم وتحليل الأوضاع الأمنية في منطقة أمريكا اللاتينية. وتتضمن الدراسة ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية، ويركز المبحث الثاني على الإرهاب الدولي في أمريكا اللاتينية، وأخيرًا يناقش المبحث الثالث التهديدات الوبائية في أمريكا اللاتينية.


**الكلمات المفتاحية:** التهديدات الأمنية، الأمن الإنساني، أمريكا اللاتينية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وباء كورونا.


## Abstract

This study aimed to shed light on the reality of the security situation in the Latin American region. Although Latin America is relatively peaceful in terms of relations between states, it is one of the most violent regions in the world, facing a range of non-military security threats, chief among them organized crime, international terrorism, epidemic threats, and other threats. The study then focuses on studying the nature of the security threats facing the Latin American countries, the most important economic, social, and political repercussions of these threats on the region, and the most prominent confrontation mechanisms that countries have followed in addressing these threats. And then to determine the nature of the security threats facing Latin

American countries, and to what extent the concept of human security represents an appropriate tool for understanding and analyzing the security situation in the Latin American region. The study includes three sections, the first section deals with transnational organized crime in Latin America, the second topic focuses on international terrorism in Latin America, and finally the third section discusses the epidemiological threats in Latin America.

**Keywords:** Security Studies, Human Security, Latin America, transnational organized crime, terrorism, Covid-19.

## مقدمة

تُعد منطقة أمريكا اللاتينية واحدة من أكثر المناطق في العالم التي تنعم بالسلام النسبي فيما يتصل بالعلاقات بين الدول، وتراجع الحروب إلى حد كبير، ومن ثم تقل أهمية فكرة الأمن القومي بمفهومه العسكري؛ لعدم وجود عدوان أو حتى صراعات كامنة بين الدول، وندرة الصراعات الحدودية، وهذا جعل قضايا الأمن العسكري تأتي في المرتبة الثانية. ويتراجع مفهوم الأمن القومي (العسكري) لصالح مفهوم الأمن الإنساني باعتبار أن تهديدات الأمن الإنساني في المنطقة هي الحاضرة والأكثر تواجداً وإلحاحاً للتعامل معها.

وتجدر الإشارة بدايةً إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية من المناطق غير المتفق على إطارها الجغرافي؛ إذ تعرف أحياناً بأنها منطقة تضم دول نصف الكرة الغربي الواقعة جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، أي من الحدود الشمالية للمكسيك إلى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية، بما في ذلك جزر بحر الكاريبي **(Latin America Map,2020)**. وأحياناً أخرى تُعرف بصورة أكثر محدودية، فيقال إنها منطقة تسود فيها اللغات الرومانسية (الإسبانية، والبرتغالية، والفرنسية)، أي أنها لا تتضمن جزر هايتي ومنطقة البحر الكاريبي الفرنسية، ومنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنجليزية (بما في ذلك جامايكا وترينيداد)، والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية في بليز وغيانا، والبلدان الناطقة بالهولندية في نصف الكرة الأرضية الغربي (سورينام وأوروبا وجزر الأنتيل الهولندية) **(Bodenheimer, 2019)**. وبصورة عامة فإن معظم الأبحاث والدراسات التي تتناول هذه المنطقة تعرفها على أنها المنطقة التي تضم (المكسيك، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية، ودول بحر الكاريبي).

وأمريكا اللاتينية من أكثر المناطق سلماً في العالم –من الناحية الشكلية– من المنظور التقليدي للأمن القومي؛ إذ كانت جزءاً مسالماً من العالم خلال القرن التاسع عشر، وظلت كذلك حتى ستينيات القرن العشرين، ومعظم الحروب التي اندلعت في أمريكا اللاتينية كانت نتيجة لعوامل خارجية. وشهدت المنطقة حدثين خلال الجزء الثاني من القرن العشرين أسهما في تعزيز السلام في المنطقة، هما: إنشاء أول منطقة خالية من السلاح النووي في العالم، من خلال إبرام "معاهدة تلاتيلولكو TlatelolcoTreaty" عام (1967)، والتقارب بين الأرجنتين والبرازيل في الثمانينيات والتسعينيات الذي وضع حدًّا للتنافس النووي بينهما. والتطور الإيجابي الثاني الذي شهدته المنطقة كان اتجاه دول أمريكا الوسطى والجنوبية لتوحيد جهودها من أجل إيجاد حل للنزاعات في أمريكا الوسطى، واقتراح حلول من أجل استعادة السلام في المنطقة **(Narich, 2003, p.1, 4)**.

ومع نهاية الحرب الباردة وسلسلة الحروب الأهلية طويلة الأمد في أمريكا الوسطى، بدا أن أمريكا اللاتينية واحدة من أكثر المناطق سلماً في العالم –من الناحية الشكلية– فيما يتصل بالعلاقات بين الدول، وتراجعت الحروب إلى حد كبير، وإن اندلع صراع بين بيرو والإكوادور عام (1995) على جزء متنازع عليه من حوض نهر الأمازون، لكنه كان قصيراً وحلته الوساطة. كما أن إنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية في المنطقة خلال الثمانينيات والتسعينيات أسهم في تأكيد الثقة والتعاون بين دولها **(Narich, 2003, P.5:6)**.

وفي هذا السياق كان العالم ينظر إلى أمريكا اللاتينية على أنها نموذج يُحتذى لبناء السلام، وأعلنت مجموعة دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي (CELAC) عام (2014) أن أمريكا اللاتينية "منطقة سلام"، كما أعلن سفير أوروجواي في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بوغوتا في أوائل مايو عام (2017) "أن القارة الأمريكية هي الوحيدة في العالم الخالية من الصراعات النشطة". وبالمثل تؤكد منظمة الدول الأمريكية (OAS) على صفحتها الرئيسة: "أن دول الأمريكتين تغلبت على حروبها الأهلية والصراعات الدموية التي ميزت المنطقة لسنوات عدة" **(Kurtenbach, 2019, P.283)**

ولكن، على الرغم من استبعاد خطر اندلاع حرب بين دول المنطقة، فإن أمريكا اللاتينية تواجه مجموعة من التهديدات غير التقليدية، مثل الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب الدولي، وتغير المناخ وغيرها من التهديدات التي تمثل تحديًا خطيرًا للأمن الإنساني في المنطقة. وهذه التهديدات ليست جديدة، لكن حدتها زادت بعد نهاية الحرب الباردة. واليوم أمريكا اللاتينية من أكثر

المناطق عنفاً في العالم؛ ففي مايو (2015) أشار مقال نشر في صحيفة (The Guardian) البريطانية إلى أن أمريكا اللاتينية القارة الأشد فتكاً في العالم؛ إذ ترتفع معدلات جرائم القتل في المنطقة، وذلك أن 33% من جرائم القتل في العالم تحدث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما تشير الدراسات عدة مثل الدراسة العالمية لجرائم القتل التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وكثير من المنشورات الأكاديمية الحديثة، إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي تضم أربع عشرة دولة من الدول العشرين الأكثر خطورة في العالم **(Müller, 2018, P.171: 172)**.

ونظراً لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة أمريكا اللاتينية يعد مفهوم الأمن الإنساني أداة مناسبة للتحليل؛ لأن الاعتماد على مفهوم الأمن القومي عند دراسة الوضع الأمني هناك لا يسمح بالتعرف على حقيقة التهديدات الأمنية في المنطقة. حيث إن مفهوم الأمن القومي يركز على أمن الدولة باعتبارها الكيان المرجعي الرئيس الأولى بالأمن، وعلى التهديدات العسكرية الخارجية باعتبارها التهديدات الأمنية الوحيدة. بينما يهتم مفهوم الأمن الإنساني بأمن الأفراد والجماعات إلى جانب الدولة، كما يلتفت إلى التهديدات الأمنية غير التقليدية كالجريمة المنظمة عبر الدولية، والفقر، والإرهاب، والأوبئة، وغيرها **(Roznai, 2014, P.100:101)**. وبالتالي، وفي ظل ما تواجه دول أمريكا اللاتينية من تهديدات أمنية غير عسكرية، يعد مفهوم الأمن الإنساني الأداة الأنسب للتحليل، إذ إن خطر نشوب حرب بين دول المنطقة محدود للغاية، كما أن الحاجة لاستخدام القوة رداً على تهديدات عسكرية خارجية أيضاً من الأمور المستبعدة. ومن ثم فإن التهديد الرئيس –من وجهة نظر الاتجاه التقليدي للأمن القومي– وهو (وجود تهديدات عسكرية خارجية) غير موجود في هذه المنطقة. لكن من ناحية أخرى تواجه المنطقة مجموعة من التهديدات الأمنية غير التقليدية، يطلق عليها: تهديدات عابرة للحدود **(صدفة محمد محمود، 2016، ص 2)، (Lombaerde & Norton, 2006, P.2:3)**.

وستركز هذه الدراسة على استعراض أبرز التهديدات الأمنية غير التقليدية لدول أمريكا اللاتينية، ويتناول المبحث الأول قضية الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية؛ إذ هي أخطر تهديد يواجه المنطقة، وسيناقش المبحث الثاني مسألة الإرهاب الدولي في المنطقة. وسيتناول المبحث الثالث التهديدات الوبائية في أمريكا اللاتينية، مع التركيز على جائحة كورونا التي تعد أخطر تهديد للأمن الإنساني لا في أمريكا اللاتينية وحدها، بل في العالم كله.

وتأسيسًا على ما تقدم، تأتي العديد من التساؤلات التي تشكل مجتمعة **مشكلة البحث**، وعلى رأس هذه التساؤلات تساؤل رئيسي قوامه: ما طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول أمريكا اللاتينية؟ وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية عدة، من أبرزها: ما طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول أمريكا اللاتينية؟، ما أهم العوامل التي تسهم في انتشار الجريمة المنظمة في منطقة أمريكا اللاتينية؟، ما أبرز أنشطة منظمات الجريمة المنظمة في المنطقة؟، ما أبرز المنظمات الإرهابية في المنطقة؟، ما أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة كورونا على دول أمريكا اللاتينية؟ وما العوامل التي أعاقت احتواء فيروس كورونا في المنطقة؟

وبناءً عليه **تستهدف** هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة، حيث تسعى إلى التعرف على أبرز التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول أمريكا اللاتينية، وأخطر منظمات الجريمة المنظمة التي تنتشر في دول أمريكا اللاتينية، وأبرز أنشطتها وكذا ما العوامل التي تساعد على انتشارها في المنطقة، وأبرز المنظمات الإرهابية في المنطقة، وأهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة كورونا على دول أمريكا اللاتينية، والعوامل التي أعاقت احتواء فيروس كورونا في المنطقة، ومن ثم الوقوف على طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة أمريكا اللاتينية وإلى أي مدى يمثل مفهوم الأمن الإنساني أداة مناسبة لفهم وتحليل الأوضاع الأمنية في منطقة أمريكا اللاتينية.

**ارتباطًا بمشكلة الدراسة وأهدافها، رأينا أن تتضمن ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:**

**المبحث الأول:** الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية

**المبحث الثاني:** الإرهاب الدولي في أمريكا اللاتينية

**المبحث الثالث:** التهديدات الوبائية في أمريكا اللاتينية

الخاتمة وتتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف الدراسة.

## المبحث الأول

## الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية

تُعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية أخطر تهديد تواجهه دول أمريكا اللاتينية؛ فقد أشار (تقرير الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاريبي: تقييم التهديد)، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً لبلدان المنطقة؛ إذ تعمل شبكات الجريمة المنظمة وأنشطتها على زعزعة الاستقرار، وتقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة النشاط الاقتصادي في المنطقة (Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment, 2012, P.9). كما أكد البروفيسور "أورلاندو تونيولو Orlando Toniolo" في حديث له مع (مجلة الأمن الدولي International Security Journal) أن الجريمة المنظمة تمثل تهديداً خطيراً ومتزايداً في أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر، وهي تقوم بكثير من الأنشطة غير القانونية، مثل: الاتجار بالبشر والنساء والمخدرات والأسلحة، وغسيل الأموال والتهريب، والاغتيالات، والعنف، والخطف، وتمويل الإرهاب. غير أن الاتجار بالمخدرات يعد النشاط غير القانوني الأكثر أهمية وربحاً لهذه المنظمات (Toniolo, Accessed in:16/11/2020) ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المنظمات الإجرامية في تعظيم أرباحها؛ إذ لا تحركها أيديولوجيات، بل المال والسلطة، وهذه الأرباح هي التي تسمح لها باكتساب المزيد من القوة والنفوذ (Gonzalez, 2016, P.7).

وفي هذا السياق سنعرض أولاً لأبرز العوامل التي تسهم في انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة في المطلب الأول، ثم أبرز الدول والمناطق التي تنتشر بها الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية في المطلب الثاني.

## المطلب الأول

## أسباب الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ظهر مصطلح الجريمة المنظمة Organized Crime في شيكاغو عام 1919 ليشير إلى عصابات التهريب التي كانت سائدة خلال تلك الفترة لكن ظاهرة النشاط الإجرامي المنظم تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ (The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment, 2010, P.25)، وقد تطورت مظاهرها بشكل كبير خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة. ومع أنها ظاهرة قديمة لا يوجد تعريف دقيق لها، ولا اتفاق حول الجرائم التي تندرج تحت هذا المصطلح (Hauck & Peterke, 2010, P.408). ثم إنه يمكن تنفيذ مجموعة واسعة جداً من الأنشطة الإجرامية عبر الحدود الوطنية بطريقة منظمة، فضلاً عن ظهور أشكال جديدة من الجريمة المنظمة باستمرار؛ مع تغير الظروف العالمية والمحلية بمرور الوقت. لكن بصفة عامة، يشير مصطلح الجريمة المنظمة إلى الأنشطة الإجرامية

التي بدافع تحقيق الربح ولها آثار دولية (The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment, 2010, P.25).

وأمريكا اللاتينية بيئة خصبة للجريمة المنظمة؛ حيث الحدود الوطنية الممتدة القابلة للاختراق، والمساحات الشاسعة غير المأهولة بالسكان وتصعب سيطرة الدولة عليها، وأسواق المخدرات الضخمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إضافة إلى الأسواق المحلية، بالإضافة إلى الفساد المستشري والفقر (Lombaerde & Norton, 2006, P.8)، (Narich, 2003, P.8). وقد أشار معظم الباحثين إلى أربعة أسباب رئيسة مهدت الطريق –بصورة كبيرة– لانتشار الجريمة المنظمة، تتمثل في الفساد، والفقر، والموقع الجغرافي، والأرباح الهائلة للأنشطة غير القانونية.

## أولاً: الفساد

يُعرَّف الفساد الحكومي بأنه تبادل الامتيازات بين وكلاء الدولة الذين يخرقون القانون، ويسمحون بتنفيذ أنشطة غير قانونية مقابل رشاوٍ أو مزايا أخرى وبين الأفراد أو المنظمات التي تفيد من تلك الأنشطة. وهناك صور عدة للفساد، مثل: الرشاوى الصغيرة، وغض الطرف عن المبيعات الجانبية، والمعاملات واسعة النطاق التي يدفع فيها رؤساء الكارتل رشاوي ضخمة، إلى المساعدة في تمويل الحملات الانتخابية. والمبلغ الذي يوافق المسؤولون العموميون على تلقيه في أثناء التفاوض جزء صغير –في العادة– من الأرباح المتوقعة (Bergman, 2018, P.68).

وتعاني معظم بلدان أمريكا اللاتينية من الفساد المستشري، الذي هو العامل الرئيس في انتشار الجريمة المنظمة؛ إذ يرشو أعضاء تلك المنظمات المسئولين الحكوميين، مثل ضباط الشرطة والقضاة، وتمويل الحملات الانتخابية، لغض الطرف عن الأنشطة غير القانونية أو المساعدة في تيسيرها.

وكما يتضح من التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد، فإنه المحرك الأكبر لمثل تلك الجرائم في المنطقة، وقد شاركت منظمة الشفافية الدولية في إصدار مؤشر مدركات الفساد منذ عام 1995، أفادت التقارير أن بلدان أمريكا اللاتينية هي الأكثر فساداً، بمتوسط 43 درجة على مدار الأعوام الخمسة الماضية، لا سيما بسبب تورطها في الجريمة المنظمة عبر الوطنية (Ahmed, 2017, P.359). ووفقًا (لمؤشر مدركات الفساد TheCorruptionPerception Index) لعام 2020، كانت فنزويلا وهايتي أكثر الدول فسادًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والدول الأخرى

التي على رأس القائمة هي: نيكاراجوا، وهندوراس، وجواتيمالا وباراجواي على الترتيب. وتفيد التقارير بأن تلك البلدان ذات معدلات الفساد المرتفعة لديها مستويات مرتفعة للغاية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى الجانب الآخر، تعد دول مثل شيلي وأوروجواي وبربادوس وجزر الباهاما الأقل فسادًا؛ ومن ثم انخفض عدد حالات الإبلاغ عن الجريمة المنظمة فيها (Ramirez, 2018, P.2:3)، (Corruption Perceptions Index 2020, 2021, P.12).

**الجدول (1): مؤشر مدركات الفساد لدول أمريكا اللاتينية لعام (2020)**

| الدولة | الدرجة Score | المرتبة Rank |
|---|---|---|
| أوروجواي | 71 | 21 |
| شيلي | 67 | 25 |
| بربادوس | 64 | 29 |
| باهاما | 63 | 30 |
| جراندیز | 59 | 40 |
| كوستاريكا | 57 | 42 |
| ست لوسي | 56 | 45 |
| دومينيكا | 55 | 48 |
| جرينادا | 53 | 52 |
| كوبا | 47 | 63 |
| جاميكا | 44 | 69 |
| الأرجنتين | 42 | 78 |
| غويانا | 41 | 83 |
| توباجو | 40 | 86 |
| كولومبيا | 39 | 92 |

| الدولة | الدرجة Score | المرتبة Rank |
|---|---|---|
| الإكوادور | 39 | 92 |
| البرازيل | 38 | 94 |
| بيرو | 38 | 94 |
| سورينام | 38 | 94 |
| السلفادور | 36 | 104 |
| بنما | 35 | 111 |
| بوليفيا | 31 | 124 |
| المكسيك | 31 | 124 |
| الدومينيكان | 28 | 137 |
| باراجواي | 28 | 137 |
| جواتيمالا | 25 | 149 |
| هندوراس | 24 | 157 |
| نيكاراجوا | 22 | 159 |
| هايتي | 18 | 170 |
| فنزويلا | 15 | 176 |

**المصدر:** **Corruption Perceptions Index 2020** (January 2021). Transparency International.

**الدرجة:** تشير إلى مستوى الفساد لدى الدولة، وفق مقياس يتدرج من (صفر) للدول الأكثر فساداً إلى (مائة) للدول الأكثر نزاهة. والمرتبة: تشير إلى ترتيب الدول حسب مستوى الفساد لديها.

وتستهدف منظمات الجريمة المنظمة عادة الشرطة؛ على أساس أنها القوة المتوقع أن تحقق في أية أنشطة غير قانونية، ومع كون تجارة المخدرات النشاط الأكثر أهمية وربحية لمنظمات الجريمة المنظمة، فإن أعضاء هذه المنظمات يستهدفون أيضاً المسئولين عن مراقبة الموانئ والمطارات التي تعد نقاط عبور أو مغادرة محتملة لشحنات المخدرات. وإذا فشلت أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة في منع التحقيق في قضايا أفرادها وانتهي بهم الأمر إلى السجن، فإنهم يحاولون إدارة أعمالهم غير القانونية من السجن، من خلال رشوة مسؤوليه وحراسه، بل إن هناك قضايا لمجرمين اشتروا لأنفسهم عفواً رئاسياً، كما ظهر في بيرو **(Ahmed, 2017, P.359)**.

وفي استبيانات السجناء عام 2013 التي أجريت في ستة بلدان في المنطقة، سُئل السجناء المدانون بجرائم متعلقة بالمخدرات، عما إذا كانوا قد رشوا ضباطًا أم لا. عندما سُئل من سئل: "هل طلب منك شرطي أو ضابط بالمحكمة مالًا أو شيئًا يخصك في أية مرحلة من مراحل احتجازك؟" 23% من النزلاء في الأرجنتين قالوا نعم، إلى جانب 22% في ساو باولو بالبرازيل، و20% في تشيلي، و9% في السلفادور، و30% في المكسيك، و27% في بيرو. وارتفعت هذه الردود الإيجابية بشكل كبير عندما سُئل النزلاء: "إذا كان لديك ما يكفي من المال أو النفوذ، هل تعتقد أنه كان بإمكانك تجنب الاعتقال في الوقت الذي تم القبض عليك فيه؟" 40% في تشيلي قالوا نعم، بالإضافة إلى 66% في سان بابلو، و62% في الأرجنتين، و69% في المكسيك أجابوا أيضًا بالإيجاب. تشير معدلات الاستجابة هذه إلى أن الفساد في وقت الاعتقال واسع جدًا، ومن ثم يتجنب كثير من تجار المخدرات الاعتقال على الأرجح **(Bergman, 2018, P.69:70)**.

ويتضح مما سبق أن الفساد في أمريكا اللاتينية لا تمثله مجموعة قليلة من الأنشطة غير المشروعة، بل إن دول أمريكا اللاتينية تواجه فساداً منهجياً متجذراً مما يزيد من صعوبة القضاء عليه. مثال ذلك أن تكون قوات الشرطة بأكملها في البلدية على كشوف مرتبات كارتل المخدرات، كما هي الحال في المكسيك. إن الفساد بلغ معدلات خطرة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، حتى أقدم تجار المخدرات على بذل الأموال للمسئولين، ويمولون الحملات السياسية على نطاق واسع، كما فعل أكبر كارتلين كولومبيين (ميديلين) و(كالي) حين مولا الحملات الانتخابية، بل عينت العصابات موظفين عموميين وفصلتهم عن العمل في أواخر الثمانينيات. كما يشاع أن شقيق الرئيس "ساليناس" قدم

خدمات للعصابات. كما رشا "بابلو إسكوبار Pablo Escobar" في كولومبيا وأرهب الجمعية التأسيسية بأكملها لإضفاء الشرعية على تسليم المجرمين (Ahmed, 2017, P.359)، (Bergman, 2018, P.69).

## ثانياً: الفقر

يعد الفقر عاملاً مهيمناً آخر يسهم في انتشار الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية. ويرتبط ارتفاع معدلات الجريمة في المنطقة –لا سيما الاتجار في المخدرات– بارتفاع مستويات الفقر والبطالة (Bergman, 2018, P.71). كما أوضح "أرنسون Arnson" و"أورسون Orson"، أن نسبة عالية من الجرائم يرتكبها الشباب، الذين هم الأكثر تضرراً من ارتفاع مستويات البطالة، فيسهل إغراؤهم بالمكاسب المالية، كما أن انضمامهم لمثل هذه الأنشطة لن يمكنهم من إعالة أسرهم مالياً وحسب، بل سيمنحهم أيضاً شعوراً بالانتماء إلى كيان قوي، ومن ثم يقبلون بسهولة أن يكونوا جزءًا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن ثم فإن التحرك لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية من شأنه أن يقلل بشكل كبير من المعدلات المرتفعة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة (Ahmed, 2017, P.360).

إلى جانب ذلك، يمد الفقر المنظمات الإجرامية بمجندين جدد (Ramirez, 2018, P.5). وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية عن عدد الشباب الذين يعملون في عصابات الجريمة المنظمة، فإن معظم المتهمين بجرائم مثل الاتجار بالمخدرات والعنف والاغتصاب والقتل، عاطلون عن العمل. ويوضح "ماكديرموت McDermott" كذلك أن المعدل المرتفع لبطالة الشباب في المكسيك عامل مهم في تكوين منظمات الجريمة عبر الوطنية، فقد اتهم المسؤولون المكسيكيون 214 قاصرًا بالتورط في الجريمة المنظمة في عام (2010) (Ahmed, 2017, P.360).

## ثالثاً: الموقع الجغرافي

عامل مهم آخر يسهل الجرائم المنظمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية، هو الموقع الجغرافي للدول في المنطقة. والسلفادور معرضة لمخاطر الجريمة المنظمة لأن موقعها الجغرافي يجعلها نقطة عبور مناسبة للمخدرات، من منطقة الإنديز إلى الولايات المتحدة. ويؤهل الموقع الجغرافي الإستراتيجي لدول أخرى مثل المكسيك وكولومبيا إلى أن تكون نقاط انطلاق لمسارات الأعمال المتعلقة بالكوكايين. على سبيل المثال، تتمتع منطقة الإنديز –لا سيما كولومبيا– بصلات مع أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والمكسيك وأمريكا الشمالية أيضًا. إلى جانب ذلك، يربط الممر أو الطريق الإفريقي

بين فنزويلا وغيانا وكولومبيا والبرازيل، ومن ناحية أخرى، يربط غينيا وغينيا بيساو وتوغو ودولاً أخرى في غرب إفريقيا من أجل الكوكايين المنقول إلى أوروبا **(Ahmed, 2017, P.361)**.

## رابعاً: الأرباح الهائلة للأنشطة غير القانونية

تسهم الأرباح الهائلة التي تدرها الأنشطة غير المشروعة في انتشار الجريمة المنظمة. وكلما ازدادت أرباح الأسواق غير الشرعية، زاد حرص الناس على المشاركة فيها. بالإضافة إلى ذلك، إذا رفض بعض الأشخاص الانخراط في عمل غير قانوني مربح بسبب الخوف أو الدين أو الأخلاق، فآخرون جاهزون لذلك. ويلاحظ أن تجارة المخدرات هي السوق غير القانونية التي تدر أعلى الأرباح **(Bergman, 2018, P.70:71)**. وقد حفزت أرباح الكوكايين شبكات الجريمة المنظمة في المكسيك وكولومبيا، وأطلقت موجة من العنف بين المنظمات الإجرامية التي تسعى إلى تعزيز سيطرتها على طرق التهريب الرئيسة **(Bagley, 2013, P.109)**.

ومن ناحية أخرى، أشار "تقرير الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاريبي: تقييم التهديد" إلى أن العنف لا يتناسب بالضرورة مع الأرباح، وأن المبالغ الصغيرة نسبياً يمكن أن تكتسب أهمية كبيرة في المناطق الفقيرة. ويبدو أن كثيرًا من أعمال العنف المتعلقة بالمخدرات في السلفادور –على سبيل المثال– مرتبطة بالتنافس على أسواق التجزئة المحلية **(Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment, 2012, P.66)**.

يتضح مما سبق أن الفساد هو العامل الرئيس في انتشار الجريمة المنظمة؛ إذ يمهد الطريق للجريمة المنظمة، فلا تواجه تلك المنظمات أية صعوبات في ممارسة أعمالها، بالإضافة إلى الفقر، والأرباح الهائلة للأنشطة غير المشروعة، والموقع الجغرافي، كلها عوامل تسهم بجانب الفقر في توفير المناخ الملائم لانتشار الجريمة المنظمة.

## المطلب الثاني

## أنشطة منظمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية

من بين الدول الأكثر عرضة للجريمة المنظمة في منطقة أمريكا اللاتينية كولومبيا، وفنزويلا، ومنطقة الحدود الثلاثية (الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي)، ومنطقة المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (هندوراس، والسلفادور، وغواتيمالا)، والمكسيك. وفيما يأتي سنناقش طبيعة الجريمة المنظمة في تلك المناطق.

## أولاً: كولومبيا

تواجه كولومبيا مجموعة من التهديدات تنبع من حرب العصابات، والجريمة المنظمة، لاسيما تجارة المخدرات والأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى جرائم الشوارع، هي من أخطر البلدان وأكثرها عنفًا في العالم؛ إذ يبلغ عدد جرائم القتل السنوية في كولومبيا 25000 إلى 27000، 10% منها ينتج عن الحرب، و20% ينتج عن الجريمة المنظمة، بينما 70% ينتج عن جرائم الشوارع **(Narich, 2003, P.9)**. كما يبلغ عدد المفقودين المصنفين على أنهم تعرضوا لعمليات اختطاف من قبل السلطة الكولومبية من عام (1990) إلى (2010) 36805، بمتوسط ألف وثمانمائة في السنة أو خمسة في اليوم **(Bergman, 2018, P.64)**.

ففي أوائل التسعينيات، أدت الحرب الشاملة المدعومة من الولايات المتحدة في كولومبيا ضد زعيم المخدرات "بابلو إسكوبار" و"كارتل ميديلين Medellin cartel" خلال إدارة "سيزار جافيريا César Gaviria" إلى وفاة إسكوبار في الثاني من ديسمبر عام (1993)، والتفكك السريع لعصابة "ميديلين Medellin". كما تم تفكيك كارتل "كالي Cali" خلال عامي (1994–1995) في أثناء إدارة "إرنستو سامبر ErnestoSamper". في حين أن بعض شبكات الاتجار الإجرامي الكبيرة مثل "كارتل ديل نورتي ديل فالي the Cartel del Norte del Valle"، استمرت في العمل في كولومبيا في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وظهرت حوالي ثلاثمائة منظمة صغيرة لتهريب المخدرات عُرفت باسم "كارتليتوس cartelitos" لملء الفراغ الذي خلفه تفكيك الكارتلين الرئيسين في الاقتصاد السياسي لتجارة المخدرات الكولومبية التي لا تزال تدر أرباحًا عالية **(Bagley, 2013, P.108:109)**.

وبحلول أواخر التسعينيات، وكذلك كنتيجة غير متوقعة وغير مقصودة لزوال الكارتلات الرئيسة في البلاد، بدأ التفاعل بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وجيش التحرير الوطني اليساري، وجماعة الدفاع الذاتي الكولومبية اليمينية شبه العسكرية –التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعات إرهابية– وكارتلات المخدرات، مما أدى إلى زيادة العنف المرتبط بالمخدرات **(Sullivan & Beittel, 2016, p.3)**، **(Bagley, 2013, P.102:103)**. ونتيجة لذلك، خرجت مستويات العنف الناجم عن المخدرات في كولومبيا عن نطاق السيطرة في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وفقدت الحكومة سيطرتها على جزء من الأراضي الخاضعة لولاية القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وبدء

عملية تدويل الصراع (مساعدات عسكرية أمريكية ضخمة، إلخ ...). وإطلاق العديد من خطط السلام، لم تسفر عن نتائج دائمة حتى الآن (Narich, 2003, P.9).

## ثانياً: فينزويلا

ترتفع معدلات الجريمة المنظمة في فنزويلا، مما يشكل تهديدًا كبيرًا لأمن المواطنين في البلاد (A Glut of Arms: Curbing the Threat to Venezuela from Violent, 2020, P.18). وفنزويلا أخطر دولة في أمريكا الجنوبية في هذا الصدد، وكاراكاس أخطر عاصمة في المنطقة. ويتمثل التحدي الرئيس الذي تواجهه البلاد في شيوع الأسلحة النارية بلا حسيب ولا رقيب (Ahmed, 2017, P.358). ومن أبرز الجماعات المسلحة في فنزويلا جيش التحرير الوطني (ELN)، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) اللذين حافظا على وجود محدود لهما في فنزويلا، لكن منذ عام (2017) أدى عدم الاستقرار السياسي المتزايد والأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، إلى جانب انتشار الجماعات المسلحة الجديدة أو التوسعية في كولومبيا بعد انتهاء تمرد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، إلى تعزيز وجود حرب العصابات في فنزويلا. والمقاتلون الكولومبيون من جيش التحرير الوطن والمنشقون عن فارك الذين يرفضون عملية السلام يتخذون من فنزويلا ملاذًا آمنًا ومصدرًا للدخل عبر الأنشطة غير المشروعة. وقد امتد وجودهم بعيدًا إلى المناطق الداخلية؛ إذ تشير التقارير إلى أنهم يعملون فيما لا يقل عن ثلاث عشرة ولاية من أصل أربع وعشرين ولاية في فنزويلا، على الرغم من أن قلب نشاطهم لا يزال ولايات بوليفار Bolívar وأمازوناس Amazonas في جنوب فنزويلا، ومناطق أبوري Apure وتاتشيرا Táchira المتاخمة للحدود الكولومبية. وأصبحت هذه الجماعات تشارك بشكل كبير في التعدين غير القانوني للذهب والمعادن الأخرى، إلى جانب أنشطتها التقليدية المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والابتزاز والتهريب (A Glut of Arms: Curbing the Threat to Venezuela from Violent, 2020, P.4:5).

إلى جانب ذلك، تعد السجون الفنزويلية الأكثر عنفًا في العالم بأسره؛ لأنها مراكز لأنشطة المجرمين الذين تطال أيديهم ما وراء جدران السجون. كما يزداد المزورون في المنطقة بسبب ندرة الدولار على الرغم من السيطرة على العملة؛ إذ يبحث الأفراد والشركات بشكل متزايد عن العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم. وتشمل الجرائم العابرة للحدود الأخرى ضباط الشرطة الفاسدين، والقضاء المسيس، فضلاً عن حقيقة أن معظم القدرات المحدودة للمنفذين للقانون موجهة نحو سحق المعارضة السياسية بدلاً من مكافحة الجريمة (Ahmed, 2017, P.358).

**ثالثاً: منطقة الحدود الثلاثية Tri-Border Area**

تتلاقى حدود الأرجنتين والبرازيل وباراغواي في منطقة تعرف باسم "منطقة الحدود الثلاثية Tri-Border Area" (TBA)، تحدها مدينة "بويرتو إجوازو Puerto Lguazu" الأرجنتينية، ومدينة "سيوداد ديل إستي CiudaddelEste" في باراغواي، و"فوز دو إيجواسو Foz de Iguaçu" البرازيلية. وتعد هذه المنطقة مرتعًا للجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، وأيضًا أرض خصبة مثالية للجماعات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة التي تدر مليارات الدولارات سنويًا (Abbott, 2004, P.51).

**الخريطة (1): منطقة الحدود الثلاثية (الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي)**

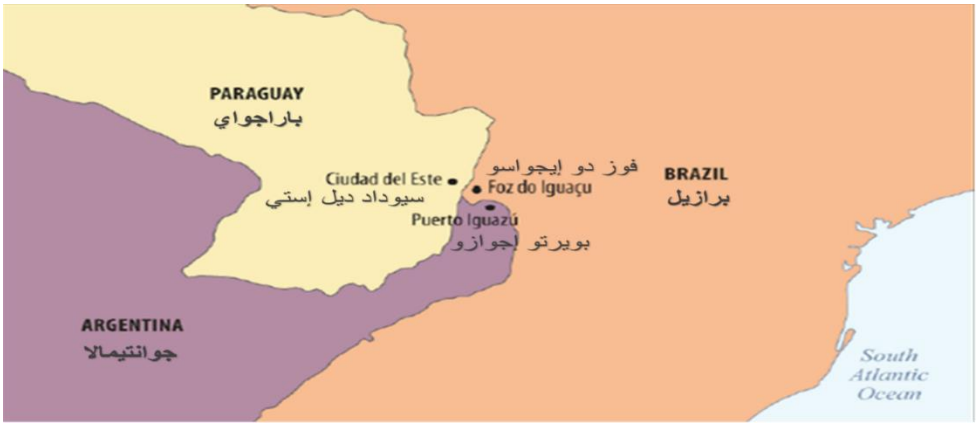


**المصدر:** Sullivan, Mark P. & Beittel, June S. (December 2016). **Latin America: Terrorism Issues**, Op.Cit., P.10.

بدأت العملية برمتها مع إنشاء مدينة "سيوداد ديل إستي" في عام (1957) –وكانت تسمى سابقًا PuertoPresidente Stroessner– وكان إنشاء المدينة جزءًا من سياسة التقارب مع البرازيل التي رُوِّج لها في ذلك الوقت. وتطورت المدينة بسرعة، لكن بطريقة فوضوية، مدعومة بما يسمى "التجارة المثلثية" التي تتمثل في استيراد البضائع من بلدان أخرى إلى باراغواي، وكانت ضرائب الاستيراد منخفضة للغاية، وإعادة تصديرها بشكل غير قانوني إلى البرازيل. فأصبحت هذه المدينة – كذلك إلى حد ما مدينة (فوز دو إيجواسو)– بشكل تدريجي منطقة خارجة عن القانون، بالكاد تسيطر عليها شرطة باراغواي، وتطورت فيها أنواع من الأنشطة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال والتزوير وتجارة الأسلحة وما إلى ذلك. وفي التسعينيات، كانت الأعمال غير الرسمية في تلك

المدينة –وفقًا لمصادر مختلفة– قابلة للمقارنة مع نظيراتها الموجودة في هونج كونج (Narich, 2003, P.8:9).

وتُعد منطقة الحدود الثلاثية ممرًا نشطًا للمخدرات، تمر عبره المواد الأفيونية والسلائف الكيميائية، التي منشؤها جنوب شرق آسيا، إلى أسواق الولايات المتحدة. حتى بلغ التدفق النقدي لتجارة المخدرات في باراغواي 50% من الناتج المحلي الإجمالي (8.1 مليار دولار أمريكي)، ومنذ إنشاء منطقة التجارة الحرة في السبعينيات من القرن الماضي مكنت الحدود المليئة بالثغرات وطرق التهريب الحالية والفساد المحلي والإقليمي المنتشر على نطاق واسع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية من استغلال هذه المنطقة المعفاة من الرسوم الجمركية. ومن ثم وفرت منطقة الحدود الثلاثية ملاذًا ملائمًا للغاية –جغرافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا– للسماح لأنشطة الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المسئولين الفاسدين" بالازدهار دون عوائق (Buskirk, 2013, P.1:3)، فبلغ متوسط غسيل الأموال في المنطقة اعتباراً من عام (2001) 12 مليار دولار سنوياً –بمساعدة حسابات-CC 5الخاصة لغير المقيمين والآليات الأخرى– كما تعد سيوداد ديل إستي وفوز دو إيجواسو مركزين رئيسين لغسيل الأموال في المنطقة؛ إذ تحقق مدينة سيوداد ديل إستي ما بين 12 إلى 13 مليار دولار من المعاملات النقدية سنوياً، مما يجعلها ثالث أخطر مدينة في العالم بعد هونج كونج وميامي. لكن، ربما انخفض هذا الرقم منذ ذلك الحين نتيجة تشديد أنظمة الجمارك الأرجنتينية والبرازيلية (Hudson, 2003. P.1:2).

كما تعد المنطقة ملجأً مثالياً لعصابات المافيا؛ إذ تشمل مافيا الأرجنتين والبرازيل والباراغواي. كما تشمل عصابات المافيا غير الأصلية العاملة في المنطقة والتي تتمثل في عصابات من تشيلي والصين وكورسيكا وغانا وليبيا وإيطاليا وساحل العاج واليابان وكوريا ولبنان ونيجيريا وروسيا وتايوان (Hudson, 2003. P.3). وعلى سبيل المثال، هناك مجموعات أفريقية مترابطة تسمى "الاتصال النيجيري NigerianConnection" (Narich, 2003, P.9)، وعصابات المافيا الصينية التي لها وجود في المنطقة منذ التسعينيات (Ellis, 2012, P.66)، وتتمثل فيما لا يقل عن ست عصابات صينية في المنطقة، تشمل "Fuk Chin"، و"Pac Lun Fu"، و"Tai Chen Sananh"، و"Continental"، و"Big Circle Boys"، و"FlyingDragons"، تمارس الأنشطة غير المشروعة والعنف المرتبط بالابتزاز (Hudson, 2003. P.40:41).

ويرجع عجز حكومات باراغواي والبرازيل والأرجنتين عن حل المشكلات التي تعاني منها، تلك المنطقة جزئيًا إلى انتشار الفساد على نطاق واسع على المستوى المحلي ومستوى الولايات، فقد أشار (تقرير الإستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات International Narcotics ـ Strategy Report) (INCSR) لعام 2009 –الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية– إلى أن باراغواي كانت مركزًا رئيسًا لغسل الأموال؛ بسبب ضعف الضوابط المالية وسهولة تحويل العملة عبر الحدود. وفي يوليو 2000، ورد أن الجنرال الباراغواني السابق "لينو أوفييدو LinoOviedo" غسل حوالي عشرة ملايين دولار أمريكي من خلال عمليات تحويل الأموال من (فوز دو إيغواسو) إلى (سيوداد ديل إستي). أدت الظروف الحالية التي انتشر فيها الفساد على نطاق واسع ومؤسسات الدولة غير الفعالة إلى زيادة تمكين العمليات الإجرامية في أنحاء باراغواي (Buskirk, 2013, P.4).

## رابعاً: منطقة المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى The Southern Triangle

تشكل كل من هندوراس والسلفادور وغواتيمالا ما يسمى بالمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، وقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن تلك البلدان الثلاثة بها أعلى معدلات قتل في العالم (Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment, 2012, P.15). وصنفت الأمم المتحدة السلفادور كواحدة من أكثر المناطق عنفاً في العالم، بمعدل جرائم قتل بلغ 50 لكل 100 ألف في عام 2018، وفي عام 2019 بلغ معدل القتل اليومي ثمانية (Kennedy, 2019, P.1:2). وتعد هذه المنطقة مسرحًا لحروب المخدرات والجريمة المنظمة؛ إذ الابتزاز والاتجار بالمخدرات وتهريب البشر الأنشطة الأساسية لجماعات الجريمة المنظمة في هذه المنطقة (Kruijt, 2011, P.11)، ومن أبرز تلك العصابات عصابة "مارا سالفاتروشا MS–13" وعصابة "Barrio 18/ 18th Street M–18" (Bagley, 2013, P.111:113). كما تعتمد جماعات الجريمة المنظمة المكسيكية مثل جماعة سينالوا Sinaloa وكارتلات الخليج على هذهالمنطقة عند نقل المخدرات، وقد أدت هذه الأوضاع –بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والفساد– إلى اتجاه كثير من مواطني تلك المنطقة إلى مغادرة بلدانهم في محاولة للوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر المكسيك (Kennedy, 2019, P.1,5).

**الخريطة (2): منطقة المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى (جواتيمالا، وهندوراس، والسلفادور)**

**المصدر**: Bodenheimer, Rebecca. Op.Cit.,
https://www.thoughtco.com/what-is-latin-america-4691831

كما ينتشر الفساد بصورة كبيرة في تلك الدول؛ إذ أشار تقرير (اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا International Commission Against Impunity in Guatemala) CICIG المدعومة من الأمم المتحدة إلى أن عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية مرتبطة بجماعات الجريمة المنظمة، وتعتمد عليها في تمويل الحملات؛ إذ تقدر (CICIG) أن شبكات الجريمة المنظمة تمول ما يقرب من نصف الحملات؛ فعلى سبيل المثال في أبريل عام (2019) قبض على المرشح الرئاسي "ماريو إسترادا MarioEstrada"في الولايات المتحدة من قبل مسؤولي إدارة مكافحة المخدرات بتهمة التنسيق مع (سينالوا كارتل SinaloaCartel) لتمويل الانتخابات. وفي تقرير صادر عن المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية لنيويورك، تعهد إسترادا بتسهيل نقل المخدرات للكارتل من موانئ جواتيمالا إذا فاز **(Kennedy, 2019, P.3)**.

وفي إطار التصدي للعنف والجريمة المنظمة في هذه المنطقة، تبنت هندوراس وباقي حكومات المثلث الشمالي ما يعرف بسياسات "اليد الصلبة HeavyHand"؛ ففي عام 2001 انتخب "ريكاردو مادورو RicardoMaduro" رئيساً لهندوراس، وتبنى سياسات متشددة تجاه العنف والجريمة المنظمة، عرفت باسم "مانو دورا ManoDura" أو "اليد الصلبة"، كما تبنت السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا هذه السياسات. واعتُمدت عقوبات شديدة ضد أنشطة العصابات جميعًا، لكن جماعات حقوق الإنسان انتقدت تلك السياسات، على أساس أن تلك السياسات نفسها تمثل انتهاكاً لحقوق

الإنسان، كما أنها تركز على العقاب لا على علاج أسباب المشكلة وهو الفقر والبطالة (Lombaerde & Norton, 2006, P.9:10).

ومن ثم ازداد الوضع سوءًا؛ إذ صعّد أفراد العصابات من عنفهم من خلال استهداف المدنيين ردًّا على عدوانية الشرطة الجديدة. ففي (سان بيدرو سولا) بهندوراس، وقع حدثان مروعان يعكسان الطبيعة الديناميكية، العنيفة لهذا الوضع؛ إذ قُتل أكثر من مائة من أفراد العصابة في حريق في سجن محلي في مايو عام (2004)، وفي ديسمبر من العام ذاته، ذبح أعضاء مارا –مسلحون بأسلحة آلية– ركاب حافلة على طريق سريع رئيس، انتقاماً من حريق السجن، في رد فعل عنيف ضد قوانين مانو دورا (Lombaerde & Norton, 2006, P:10:11).

## خامساً: المكسيك

تواجه المكسيك تحديًا رئيساً يتمثل في انتشار منظمات تهريب المخدرات التي يطلق عليها غالباً اسم (كارتلات Cartels)، هي الأكبر في العالم (Toniolo, Accessed in:16/11/2020) وقد شهدت المكسيك منذ عام 2000 ظهور عدة كارتلات مكسيكية قوية –نتيجة لتفكك كارتلات كالي وميديلين الكولومبية– وهي: (sinalo)، و(Gulf)، و(Zetas) و(FamiliaMichocana)، و( Beltran Leyva)، و(Tijana)، و(Juarez). وتتسبب الصراعات بين تلك الكارتلات من أجل السيطرة على ممرات تجارة المخدرات في ارتفاع معدل جرائم القتل؛ إذ تشير التقديرات إلى أن ست من كل عشر جرائم قتل مرتبطة بالجريمة المنظمة. كما يُظهر مسح النزاعات المسلحة لعام 2017 أيضاً أن المكسيك هي الدولة التي لديها ثاني أكبر عدد من جرائم القتل في العالم (Ramirez, 2018, P.4). ويمكن قياس هشاشة المكسيك من خلال التقدير الفيدرالي بأن الجريمة المنظمة لها وجود وتأثير في 50% من البلديات، كما مولت الكارتلات والمنظمات الإجرامية ذات الصلة الحملات الانتخابية المحلية في العديد من البلديات الريفية (Selee and Others, 2013, P.4)، (Kruijt, 2011, P.22:23). وتواجه المكسيك تهديدات عدة أخرى، مثل الخطف، والابتزاز وسرقة المعادن والنفط. فعلى سبيل المثال، اختطف أكثر من مائة ألف شخص عام 2012، كما سرقت كميات كبيرة من النفط قيمتها 1.15 مليار دولار مباشرة من خطوط الأنابيب عام 2014 (Bergman, 2018, P.64:65).

كما تنتشر تجارة البشر بصورة كبيرة في المكسيك، خاصة في ولاية تشياباس. ووفقاً لتقرير الاتجار بالبشر لعام 2012 فإن كثيرًا ممن يتجر بهم في المكسيك يأتون من بقية أمريكا اللاتينية،

وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وتتمثل الفئات الأكثر عرضة لخطر الاتجار في: النساء اللواتي يتم الاتجار بهن لأغراض الجنس، وكذلك الأطفال، والمهاجرين غير الشرعيين، والسكان الأصليين (Ewing, 2014, P.22). وهناك سوقان فرعيان مهمان على الأقل للإتجار بالنساء في المنطقة، أحداهما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين في ولاية تشياباس وجواتيمالا، والسوق الثاني في كوستاريكا وبنما للنساء القادمات من أوروبا وآسيا (Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment, 2012, P.53). وتتورط جماعات الجريمة المنظمة بصورة كبيرة في الاتجار بالشر، خاصة أعضاء جماعة "زيتاس Zetas" الذين يستغلون الأطفال والمهاجرين لأغراض الجنس، بالإضافة إلى إجبارهم على العمل في تجارة المخدرات، كما يحتجزونهم للحصول على فدية (Ewing, 2014, P.23).

**الخريطة (3): الاتجار بالنساء والفتيات في أمريكا الوسطى عام 2011**

**المصدر**: Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment. Op. Cit., P.55.

وفي إطار محاولة دول المنطقة التصدي لتهديد الجريمة المنظمة، اتخذت قدرًا كبيرًا من التدابير المؤسسية على مستوى نصف الكرة الغربي، فتأسست (لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات Inter-American Drug Abuse Control Commission) في عام 1986، لكنها لم تبدأ عملها حتى عام 1988، وهي تركز على التدابير التشريعية التحفيزية والوقائية، ونشر المعلومات، والبحث في قضية المخدرات. وفي ديسمبر عام 1995، انطلق مؤتمر منظمة الدول الأمريكية حول غسيل الأموال في "بوينس آيرس"، وأصدر إعلانًا يضم مجموعة من المعايير والتوصيات في هذا الصدد. وفي أكتوبر عام 1995 وضعت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي

المخدرات إستراتيجية لمكافحة المخدرات في نصف الكرة الأرضية الغربي، كما وضعت آلية تقييم متعددة الأطراف عام 1999 تقيس التقدم ضد المخدرات في أربع وثلاثين دولة وفي نصف الكرة الأرضية ككل، وهي آلية قائمة على التعاون ولا تفرض عقوبات **(Narich, 2003, P.12)**.

ويتضح مما سبق أن انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف الإجرامي المرتبط بها أحد التهديدات الرئيسة لغالبية دول أمريكا اللاتينية. وتنطوي الجريمة المنظمة عبر الوطنية على أنشطة إجرامية مخطط لها بشكل جيد تهدد الأمن الإنساني. وقد أدى نمو الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية إلى العنف وانعدام الأمن في أنحاء المنطقة كافة، إلى جانب ذلك يظل المهاجرون العابرون للمنطقة عرضة للخطر، واحتمال تعرضهم للاختطاف أو الاتجار عالية. كما يشجع سياق الفساد والإفلات من العقاب الذي تنمو فيه الجريمة المنظمة على ظهور ظواهر أخرى ذات صلة –إلى جانب تجارة الأسلحة غير القانونية– مثل زيادة الفقر المدقع، والعنف، بالإضافة إلى خصخصة الأمن.

## المبحث الثاني

## الإرهاب الدولي في أمريكا اللاتينية

الإرهاب أحد أشكال العنف الإنساني، وهو ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته، وهناك اختلاف بيّن بين الباحثين حول مدلول كلمة الإهاب، وليس ثمة اتفاق على تعريفه؛ إذ هو مصطلح يتسم بالنسبية، بمعنى أن الإرهابي بالنسبة لشخص ما هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة لشخص آخر. فلا تعريف واحد متفق عليه يصنف شخصًا ما على أنه إرهابي من وجهة نظر الناس جميعًا **(أحمد محمد وهبان، 2015، ص 157)**.

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حول تعريف الإرهاب، فإن جوهره واحد، وهو أنه فعل غير شرعي لصدوره عن جهات ليس لها الحق في استخدام العنف، وأنه يقوم على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، ويستهدف المدنيين، لهدف رئيس هو بث الخوف في نفوس أعداد كبيرة من الناس. **(أحمد محمد وهبان، 2015، ص142، 168، 175)**. والإرهاب اليوم يختلف عما كان عليه في الماضي، حيث أصبح يتسم بعدة سمات تتمثل في: أنه عالمي بمعنى أن الحدود لم تعد تشكل عوائق أمامه، وقاتل؛ إذ تحولت تكتيكات الإرهابيين من أعمال العنف المسرحية التي تسعى إلى الترويج والدعاية إلى قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين من أجل بث الخوف، كما أصبح يعتمد على التقنيات الحديثة، بالإضافة

إلى زيادة الصلات بين الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة، التي تسهل أرباحها من تجارة المخدرات توفير الموارد اللازمة لدعم الأنشطة الإرهابية (كيغلي وبلانتون، 2017، ص243).

ومن أهداف هذا المبحث عرض قضية الإرهاب في منطقة أمريكا اللاتينية. والإرهاب أحد التهديدات الرئيسة التي تواجه دول أمريكا اللاتينية وإن لم يكن بخطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة. وقد ظهرت الجماعات الإرهابية في أمريكية اللاتينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أبرز تلك المنظمات الإرهابية في المنطقة مجموعات حرب العصابات الكولومبية: القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وجيش التحرير الوطني، وبالإضافة إلى جماعة الدرب المضيء (SL) في بيرو، وأنشطة حزب الله في أمريكا اللاتينية، خاصة في منطقة الحدود الثلاثية.

## المطلب الأول

## مجموعات حرب العصابات الكولومبية

تعد مجموعات حرب العصابات الكولومبية من أبرز الجماعات الإرهابية في أمريكا اللاتينية. وقد صُنفت ثلاث جماعات كولومبية من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على أنها منظمات إرهابية. وهي القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)، وجيش التحرير الوطني، وجماعة الدفاع الذاتي الكولومبية.

والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وجيش التحرير الوطني، جماعتان يساريتان لهما دوافع أيديولوجية وأهداف سياسية، تتمثل في تغيير النظام السياسي (Sullivan & Beittel, 2016, p.3)؛ إذ سيطرت أحزاب النخبة الليبرالية والمحافظة على الحياة السياسية الكولومبية في أواخر القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين، واندلع العنف والمنافسة بين الأحزاب في أعقاب اغتيال المرشح الرئاسي الليبرالي "خورخي جيتان" عام 1948، الأمر الذي أدى إلى فترة من العنف الشديد استمرت عقدًا كاملاً، عرف باسم (حقبة العنف). وبعد فترة حكم عسكرية قصيرة (1953–1958)، وافق الحزبان الليبرالي والمحافظ على شكل من أشكال الحكم الائتلافي، المعروف باسم الجبهة الوطنية، وبموجب هذا الترتيب، يتناوب رئاسة البلاد المحافظون والليبراليون، ويتولى كل طرف منهما المنصب أربع سنوات. واستمر هذا الشكل من الحكم ستة عشر عامًا، لكن صيغة تقاسم السلطة لم تفلح في حل التوتر بين الحزبين التاريخيين، مما أدى إلى ظهور حركات التمرد اليسارية الماركسية في كولومبيا، منها القوات المسلحة

الثورية لكولومبيا، وجيش التحرير الوطني الأصغر، اللتان كانتا في البداية حركات مناهضة للحكومة تقاتلان لتحرير الشعب ضد مما رأتاه حكومات قمعية، إلا أنها شرعت تقوم بعمليات اختطاف، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ونفذت حملة إرهاب استهدفت الإطاحة بالحكومة المركزية في بوغوتا عاصمة كولومبيا، كما شاركت بشكل كبير في تجارة المخدرات، ومنذ ذلك الحين صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من حكومات دول أمريكا اللاتينية على أنها منظمات إرهابية. وفي المقابل نشأت قوات الدفاع الذاتي الكولومبية اليمينية في التسعينيات للتصدي للجماعات اليسارية (Beittel, 2019, P.2)، (Gonzalez, 2016, P.10:12).

## أولاً: القوات المسلحة الثورية الكولومبية

تأسست القوات المسلحة الثورية الكولومبية The Leftist Revolutionary Armed Forces of Colombia (FARC) عام 1964. وهي كبرى الجماعات الإرهابية النشطة في كولومبيا (Sullivan & Beittel, 2016, p.3:4). وكان هدفها الرئيس في البداية الاستيلاء على السلطة وفرض حكومة شيوعية على أساس الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وعقدت عشر مؤتمرات، من عام 1966 إلى عام 2016 حددت فيها مبادئها السياسية والعسكرية، وقضايا مثل إنشاء الجبهات والتكتلات، ومصادر للتمويل تتمثل في الخطف والابتزاز والاتجار بالمخدرات والتعدين غير القانوني (Guarin P., 2020, P.121:122).

وبدأت القوات المسلحة الثورية الكولومبية حوارًا مع حكومة الرئيس الكولومبي "بيليساريو بيتانكورت Belisario Betancourt" عام 1982، وفي أغسطس عام 1984 وقع الطرفان اتفاقًا لوقف إطلاق النار، انتهكته القوات الثورية الكولومبية عدة مرات، كما عقدت تحالفًا مع عصابات ميديلين وكالي، ووجدت في تهريب المخدرات مصدرًا قوياً للتمويل الضروري لتحقيق أهدافها. وفي عام 1984 صاغ "لويس تامب LewisTamb" –السفير الأمريكي– كلمة "عصابات المخدرات" لوصف التحالف بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وكارتلات تهريب المخدرات (Guarin P., 2020, P.122:123).

وشهدت فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات زيادة أعمال عنف القوات المسلحة الثورية الكولومبية (Ending Colombia's FARC Conflict: Dealing The Right Card, 2009, P.3:4)، فهاجمت قافلة من الجنود في كاكيتا في يونيو 1987 مما أسفر عن مقتل 27 جنديًا وجرح 49 آخرين. وفي أغسطس 1987 هاجمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية بلدية أسيفيدو في هويلا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة

من رجال الشرطة وثلاثة مدنيين. وبحلول نهاية العام شنت أكثر من مائة وثلاثين هجوماً على بلدات نائية، وفي سبتمبر 1987 أنهى الرئيس "فيرجيليو باركو Virgilio Barco" رسميًا وقف إطلاق النار ومحادثات السلام بسبب السلوك الإجرامي وخيانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبدأت القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني محادثات سلام جديدة مع الرئيس "سيزار جافيريا Cesar Gaviria"، لكن الحوارات انتهت عام 1992 بسبب اختطاف وزير كولومبي سابق وقتله **(Guarin P., 2020, P.123)**.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وانتشار الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، بدأت هذه الجماعات تفقد شرعيتها الأيديولوجية، لكن صعود عصابات المخدرات القوية في بيرو وكولومبيا في تلك الفترة تقريباً أتاح لتلك الجماعات فرصة البقاء على قيد الحياة **(Gonzalez, 2016, P.11)**، خاصةً مع موت بابلو إسكوبار عام 1993، الذي هيأ لها فرصة مثالية للسيطرة على تهريب المخدرات، لتصبح من أكبر كارتلات الكوكايين في العالم **(Guarin P., 2020, P.123:124)**.

وعانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2011 من كبرى هزائمها العسكرية، وسلم أكثر من خمسة وعشرين ألف مقاتل أسلحتهم **(Guarin P., 2020, P.124)**. وفي عام 2012 بدأ الرئيس الكولومبي "خوان مانويل سانتوس Juan Manuel Santos" محادثات سلام رسمية مع القوات المسلحة الكولومبية –كبرى منظمات حرب العصابات في كولومبيا– وأعلن الطرفان عن التوصل إلى اتفاق سلام في أغسطس 2016، لكنه رُفض بفارق ضئيل في استفتاء شعبي أجري في أوائل أكتوبر 2016، فعُدّل من قبل حكومة سانتوس ووافقت عليه القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وصدق عليه الكونجرس الكولومبي في نهاية نوفمبر 2016. وفي أغسطس 2017 أعلن الرئيس سانتوس "نهاية الصراع"، بعد نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتسريحها **(Beittel, 2019, P.2)**. لكن القوات المسلحة الثورية الكولومبية لم تنته تمامًا، بل وجدت ملاذاً لها في فنزويلا، وعملت خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2020 على إنشاء قواعد عسكرية لها هناك على طول الحدود الكولومبية الفنزويلية وبدعم من الجيش الفنزويلي **(Guarin P., 2020, P.124:125)**.

## ثانياً: جيش التحرير الوطني

جيش التحرير الوطني اليساري The Leftist National Liberation Army (ELN) ثاني كبرى الجماعة الإرهابية في كولومبيا. وهو جماعة ماركسية لينينية تشكلت عام 1965. ويبلغ

عدد أعضائها حوالي أربعة آلاف مقاتل. وتتمركز في المناطق الريفية والجبلية في شمال كولومبيا وشمالها شرقي وجنوبها الغربي، وفي المنطقة الحدودية الشرقية مع فنزويلا. وعلى غرار القوات المسلحة الثورية الكولومبية، تستمد الجماعة تمويلها من تهريب المخدرات، والخطف، وابتزاز شركات النفط والغاز. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والأزمة الاقتصادية في كوبا إلى انخراط جيش التحرير الوطني في تجارة المخدرات، وغالبًا ما تحالف مع عصابات إجرامية أخرى مدرجة في القوائم الأمريكية والأوروبية للمنظمات الإرهابية مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية **(Montañez, 2017, P.324)**.

ويقوم ذلك الجيش سنويًا بمئات عمليات الخطف مقابل فدية، ويستهدف غالبًا الموظفين الأجانب في الشركات الكبرى، خاصة المتخصصة في صناعة البترول. وفي كثير من الأحيان يهاجم البنية التحتية للطاقة ويتسبب في أضرار جسيمة في خطوط الأنابيب وشبكة التوزيع الكهربائي **(Montañez, 2017, P.324)**، ففي عام 2015 –على سبيل المثال– زاد جيش التحرير الوطني من هجماته على خطوط أنابيب النفط والمعدات، والخطف للحصول على فدية **(Sullivan & Beittel, 2016, p.3)**.

## ثالثاً: قوات الدفاع الذاتي الكولومبية اليمينية

تشكلت تلك الجماعات اليمينية شبه العسكرية في الثمانينيات، عندما استأجر مربو الماشية والمزارعون الأثرياء –بمن فيهم تجار المخدرات– الجماعات المسلحة لحماية أنفسهم من مؤامرات الخطف والابتزاز من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني. وفي تسعينيات القرن الماضي، شكلت معظم تلك الجماعات شبه العسكرية منظمة جامعة، هي قوات الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا The Rightist Paramilitary United Self-Defense Forces of Colombia (AUC). واغتالت تلك القوات من يشتبه في أنهم من أنصار المتمردين، واشتبكت بشكل مباشر مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني في معارك عسكرية **(Beittel, 2019, P.3:4)**.

وقد حُلَّت جماعة الدفاع الذاتي الكولومبية اليمينية شبه العسكرية رسمياً في عملية تسريح جماعي بين عامي 2003 و2006 بعد تنحي عدد من قادتها. ومع ذلك انضم كثير من أفرادها إلى العصابات الإجرامية، التي تسمى باكريم Bacrim من قبل الحكومة الكولومبية. والبكريم متورطون بشكل أساسي في تهريب المخدرات، وارتكاب جرائم أخرى كالابتزاز **(Sullivan & Beittel, 2016, p.4)**.

## المطلب الثاني

## جماعة الدرب المضيء

عملت جماعة (الدرب المضيء Sendero Luminoso) الإرهابية في بيرو منذ عام (1980). وكان تشكيلها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في "إياكوتشو Ayacucho"، شكلها زعيمها "إبيمايل جوزمان AbimaelGuzman" لتكون فصيلاً منشقًا عن الحزب الشيوعي البيروفي، يعتنق الأيديولوجية الماوية (Ellis, 2016, P.192).

بدأت الجماعة كفاحها المسلح ضد دولة بيرو في مدينة "تشوشكي بأياكوتشو" في السابع عشر من مايو عام 1980، عن طريق حرق صناديق الاقتراع لعرقلة التصويت في الانتخابات، بمناسبة عودة الأمة إلى الحكم الديمقراطي بعد فترة من الحكم العسكري. وفي التسعينيات بلغ عدد أعضاء المنظمة حوالي عشرة آلاف عضو. ووفقًا لتقديرات "لجنة الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commission" في بيرو، فإن الكفاح المسلح الذي خاضته الجماعة في مرتفعات الإنديز ضد دولة بيرو، أودى بحياة ما يقدر بنحو 69000 شخص. وفي أثناء رئاسة "ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori" أضعفت قوات الأمن تلك المجموعة إلى حد كبير، بتطبيق تكتيكات مكافحة التمرد التقليدية، وبلغت العملية ذروتها مع سجن زعيمها أبيمايل جوزمان عام 1992 (Ellis, 2016, P.192:193).

وشنت جماعة الدرب المضيء هجومًا عام 2003 على منشأة نفطية في "أياكوتشو" تديرها (شركة Techint) الأرجنتينية، وأخذت إحدى وسبعين رهينة. وعلى الرغم من أن الهجوم دفع الحكومة البيروفية إلى إعلان حالة الطوارئ في المنطقة، فإن مستوى العنف ظل محدودًا نسبيًا حتى نصبت تلك الجماعة كمينًا لدورية شرطة في ديسمبر 2005 في مقاطعة هوانكو، أسفر عن قتل ثمانية مسئولين (Ellis, 2016, P.193). كما أشار تقرير الإرهاب الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنها ارتكبت عشرين عملاً إرهابيًا عام 2014، وثلاثة عشر عملاً إرهابياً عام 2015 (Sullivan & Beittel, 2016, p.7).

وقد صُنفت جماعة الدرب المضيء على أنها منظمة إرهابية في عام 2015، كما صنفها "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة the Treasury Department's Office of Foreign Assets Control" على أنها منظمة تتاجر في المخدرات (Sullivan & Beittel, 2016, p.7).

## المطلب الثالث

## حزب الله

حزب الله منظمة شيعية مقرها لبنان، ظهرت في البداية في شكل ميليشيا عام 1982 رداً على الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية. وبمساعدة الحرس الثوري الإيراني، نُظِّم حزب الله ليكون وسيلة لنشر ثورة آية الله الخميني بين الطائفة الشيعية في لبنان. والحكومة اللبنانية وكثير من شعوب العالم العربي والإسلامي ترى حزب الله "جماعة مقاومة" وحزباً سياسياً شرعياً، كما أنها توفر خدمات رعاية اجتماعية واسعة النطاق للمجتمعات الشيعية في لبنان، لا سيما على طول الحدود الجنوبية لها التي تشترك فيها مع إسرائيل. ومن أهداف حزب الله السياسية –كما هو مذكور في بيانه الصادر عام 1985– إخراج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وقد تحقق أخيراً عندما سحبت إسرائيل قواتها منه في يونيو 2000 (Costanza, 2012, P.193).

ومن ناحية أخرى ترى والولايات المتحدة الأمريكية أن وجود حزب الله في أمريكا اللاتينية يشكل تحدياً أمنياً مهماً للمنطقة؛ فقد أثبتت التحقيقات –وفقاً للمصادر الأمريكية– أن حزب الله كان وراء الهجومين الإرهابيين الأكثر دموية في تاريخ القارة: السفارة الإسرائيلية عام 1992، وتفجيرات مركز الجالية اليهودية (AMIA) في بوينس آيرس عام 1994 (Karmon, 2009, P.18:19).

وهذا يعزز الإشكالية الرئيسة لظاهرة الإرهاب، وهي "أن الإرهابي في نظر شخص ما، هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة لشخص آخر"؛ إذ إن لفظة الإرهاب تتسم بالنسبية، السلوك العدواني يختلف وصفه من مراقب إلى آخر اعتماداً على: أين ومتى وقع هذا الفعل، والموقف الشخصي للمراقب منه (أحمد محمد وهبان، 2015، ص158).

وقد أسس حزب الله وجودًا له في أمريكا اللاتينية، خاصة في "منطقة الحدود الثلاثية" (TBA) باستخدام الشركات المحلية وتهريب المخدرات وشبكات التهريب في غسل الأموال. ويعتمد

حزب الله على هذه الأنشطة في تمويل عملياته في الخارج. ويعتمد حزب الله في تمويل أنشطته – بشكل كامل– على مجموعة متنوعة من المصادر، تتمثل في: (Costanza, 2012, P.194)

- التمويل الذي تقدمه إيران، التي في ميزانيتها بند لدعم المنظمات الإرهابية، ويُقدر أنه يتضمن أكثر من عشرة ملايين دولار أمريكي شهريًا لحزب الله.
- استجداء التبرعات الخاصة وتحويل الإيرادات من الشركات والجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية التي أنشئت لتكون "واجهات" لجمع الأموال وتحويلها خلسة إلى الحسابات اللبنانية الخاضعة لسيطرة حزب الله.
- يشارك حزب الله في كثير من الأنشطة الإجرامية، ويتعاون مع عصابات المخدرات والمنظمات الإجرامية في المنطقة، ويشمل هذا التعاون غسيل الأموال، وتهريب المخدرات، وتهريب البشر. ويعد الاعتماد على الأنشطة الإجرامية لتوليد الدخل جزءًا لا يتجزأ من أسلوب حزب الله (Ottolenghi, 2018, P.1).

كما يعد حزب الله وكيل إيران في منطقة أمريكا اللاتينية، ويتمثل دوره في توفير شبكة دعم عملياتي ولوجيستي للأنشطة الإرهابية السرية الإيرانية في المنطقة؛ فقد كشف التقرير المفصل عن تفجير مركز الجالية اليهودية (AMIA) في بوينس آيرس عام 1994، ونتائج التحقيق الذي أجراه المدعي العام الأرجنتيني الدكتور "ألبرتو نيسمان Alberto Nisman"، عن صلات عدة بين المسئولين الإيرانيين ونشطاء حزب الله في منطقة الحدود الثلاثية، وأن زعيم حزب الله "عماد مغنية" كان من فريق العمليات الذي دخل الأرجنتين في يوليو عام 1994 لشن الهجوم (Costanza, 2012, P.195).

ويعتقد كبار المسؤولين الاستخباريين الإسرائيليين السابقين أن هجوم AMIA كان انتقاماً من إسرائيل لأعمال استفزازية لها ضد أهداف حزب الله، مثل القصف الإسرائيلي لمركز تدريب للحزب في سهل البقاع في لبنان. ويعتقد هؤلاء المسؤولون أنفسهم أن هجوم عام (1992) على السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس كان انتقاما لاغتيال إسرائيل لزعيم حزب الله عباس الموسوي قبل شهر واحد في السادس عشر من فبراير عام (1992) (Costanza, 2012, P.196)، كما يعتقد المسؤولون الأرجنتينيون أن حزب الله نفذ –بمساعدة إيران– هجوم عام (1994) على مركز الجالية اليهودية احتجاجاً على اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية في ذلك العام (Abbott, 2004, P.51).

ويبقى أن نشير في هذا الصدد، إلى أن الهدف الرئيس لوجود حزب الله في تلك المنطقة هو تحقيق الربح، فهو يركز بشكل رئيس على توليد الدخل من الأنشطة غير المشروعة، بدلاً من التآمر ضد الولايات المتحدة أو مصالحها في نصف الكرة الغربي، كما أنه لا دولة من دول أمريكا اللاتينية تعد حزب الله جماعة إرهابية، الأمر الذي يعزز وجهة النظر السائدة بين حكومات المنطقة بأنه لا تهديد إرهابي حقيقي، مما يعيق جهود الولايات المتحدة للتصدي لحزب الله الذي تعده منظمة إرهابية يمكن أن تشكل تهديدًا مباشرًا لها **(Gonzalez, 2016, P.14)**، **(Costanza, 2012, P.204:205)**.

- **تدابير مكافحة الإرهاب**

ويبقى أن نشير في هذا الصدد إلى أبرز التدابير المؤسسية التي اتخذتها دول المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب؛ ففي عام (1994) تبنت قمة ميامي إعلان رؤساء الدول تعهدهم بمكافحة الإرهاب، وتبني خطة عمل دعت إلى تنسيق القوانين بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون المتبادل، بما في ذلك تبادل المعلومات، وتشجيع التصديق الفوري على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وتعزيز تدابير المساعدة القانونية المتبادلة، والامتثال لمعاهدات تسليم المجرمين المعمول بها والتعاون في التدريب. ومنذ ذلك الحين، عُقد مؤتمران أمريكيان متخصصان بشأن الإرهاب، الأول: مؤتمر ليما في أبريل (1996) الذي اعتمد إعلانًا وخطة عمل. وفي المؤتمر الثاني، الذي عقد في (مار دل بلاتا) في نوفمبر (1998)، شكلت (لجنة البلدان الأمريكية المسؤولة عن مكافحة الإرهاب Inter-American Committee in charge of fighting against Terrorism)، وهي المعروفة باختصارها الإسباني (CICTE) وتتألف من ممثلين عن الحكومات **(Narich, 2003, P.13)**.

ومع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة، زاد الاهتمام بقضية الإرهاب؛ فقد أدانت دول أمريكا اللاتينية هذا الحدث على الفور وبشدة في اجتماعها الاستثنائي لمنظمة الدول الأمريكية في ليما والذي وقع بالصدفة في اليوم نفسه. وفي الحادي والعشرين من سبتمبر، اعتمد وزراء الخارجية في واشنطن قرارًا بشأن تعزيز التعاون ضد الإرهاب في نصف الكرة الغربي. كما استندوا إلى معاهدة ريو لعام (1947) للمساعدة المتبادلة في إعلان أن "هذه الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة هي هجمات ضد جميع الدول الأمريكية". وفي الثالث من يونيو عام (2002)، تم تبني اتفاقية الدول الأمريكية حول الإرهاب، وهي تحتوي على بعض البنود المحددة

والقوية للغاية؛ إذ تؤكد على منع تمويل الإرهاب، وتعزيز الرقابة على الحدود، وزيادة التعاون بين سلطات إنفاذ القانون في مختلف البلدان (Diamint, 2004, P.55)، (Narich, 2003, P.13).

خلاصة القول، إن الإرهاب أحد التهديدات الرئيسة التي تواجهها دول أمريكا اللاتينية. وقد أدى الفساد وضعف المؤسسات الحكومية، وعدم كفاية التعاون إلى الحد من قدرات دول المنطقة في مكافحته. وتتمثل الجماعات الإرهابية الرئيسة في المنطقة في القوات المسلحة الكولومبية، أخطر جماعة إرهابية في المنطقة، وجيش التحرير الوطني الكولومبي، الذي يأتي في المرتبة الثانية، وجماعة التمرد الماوي في بيرو، بالإضافة إلى جماعة حزب الله التي تمارس عددًا من الأنشطة غير المشروعة في المنطقة من أجل الحصول على التمويل.

## المبحث الثالث

## التهديدات الوبائية في أمريكا اللاتينية

أصبح انتشار الأوبئة أحد الأمور التي تهدد الأمن الإنساني، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، عانت البشرية من الأمراض الوبائية، وفي القرن العشرين وحده واجه العالم أنواعاً مختلفة من الإنفلونزا الوبائية تسببت في مقتل الملايين. وقد تطور النظر إلى طبيعة التهديد الذي تشكله الأوبئة؛ ففي بداية القرن العشرين مع تفشي وباء "الانفلونزا الإسبانية" عُدَّت الأمراض الوبائية "مخاوف أمنية" تؤثر سلبياً على القدرات العسكرية للجيوش، ثم تطورت هذه النظرة خلال فترة الحرب الباردة، ووصف الأطباء الخطر الناجم عن الأمراض الوبائية بأنه "تهديد وجودي"، وذلك بهدف لفت انتباه الساسة وصناع القرار إلى خطرها، ومع ذلك ظل خطر اندلاع حرب نووية بين القوتين القطبين إبان الحرب الباردة، الشغل الشاغل للدول. ومع نهاية الحرب الباردة وتراجع احتمال وقوع حرب نووية، تزايد الاهتمام بالتهديدات الأمنية غير التقليدية، لا سيما الأمراض الوبائية (ياسمين أيمن، 2020، ص108).

وفي هذا المبحث سنناقش كيف تمثل الأوبئة تهديداً أمنياً لمنطقة أمريكا اللاتينية من خلال تناول كيف أثرت جائحة فيروس (Covid-19) المعروف باسم (كورونا) على المنطقة؛ من منطلق أن الأزمة التي سببتها جائحة كورونا من أسوأ الأزمات في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية والعالم. وإن لم تكن المرة الأولى التي تتأثر فيها المنطقة بوباء؛ فقد شهد العالم في الفترة الممتدة من عام (1918) إلى عام 1921 ظهور "الإنفلونزا الإسبانية" (Puntigliano, 2020, P.313)، التي أصابت أكثر من

ربع سكان العالم، وفي منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وصل معدل الوفيات إلى 2.4% (Athukorala, Prema-chandra & Athukorala, Chaturica, 2020, P.1,9). كما ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية (AIDS) في المنطقة. وعلى الرغم من أنه لا بلد في أمريكا اللاتينية أو بحر الكاريبي به معدلات إصابة مرتفعة كما هي الحال في أفريقيا وآسيا (Challenges Posed by the HIV Epidemic in Latin America and the Caribbean 2009, 2009, P.13)، فإن هناك 3.5 مليون شخص مصاب بهذا الفيروس في المنطقة، وحوالي مليون ونصف المليون حالة وفاة في عام 2015 (Soto-Ramírez, 2008, P.465). وما يقرب من 250 ألف شخص يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي كل عام (Frasca, 2005, P.253). كما ضربت (حمى الضنك Dengue Epidemic)[1] أمريكا اللاتينية، وأسفر هذا عن ثلاثة ملايين حالة إصابة بها عام 2019. وبلغ عدد الوفيات (1538) حالة (Latin America and the Caribbean and the COVID-19 pandemic Economic and social effects, 2020, P.10). وفي أواخر فبراير عام 2020 وصل فيروس كورونا إلى منطقة أمريكا اللاتينية، وسرعان ما تفشى الوباء في المنطقة، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية أمريكا اللاتينية مركزًا من مراكز وباء كورونا في مايو 2020 (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.2).

وعندما ضربت جائحة كورونا منطقة أمريكا اللاتينية في أواخر فبراير عام 2020، تحركت معظم حكومات المنطقة بسرعة للسيطرة على تفشي المرض ومعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من تلك الاستجابة السريعة أدت في البداية إلى إبطاء معدل الإصابة، فإن عددًا من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومحدودية البنية التحتية الصحية وغير ذلك أعاقت احتواء الفيروس، وجعلت الوضع في المنطقة أكثر صعوبة منه في أي مكان آخر في العالم. وسيركز هذا المبحث على تأثير جائحة كورونا في منطقة أمريكا اللاتينية من خلال مطلبين، سيستعرض في أولها ظهور وتفشي وباء كورونا في منطقة أمريكا اللاتينية، والإجراءات التي سنتها الحكومات لاحتواء الأزمة، وأبرز العوامل التي أعاقت احتواء الفيروس، وسيتناول المطلب الثاني أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا في المنطقة.

---

[1] حمى الضنك: عدوى فيروسية تنتقل إلى الإنسان عن طريق لدغات البعوض، في المناطق الاستوائية، وتغير درجات الحرارة وهطول الأمطار والرطوبة عوامل تزيد من انتشارها. وتعد حمى الضنك الحادة من الأسباب الرئيسة للوفاة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

## المطلب الأول

## ظهور جائحة كورونا في أمريكا اللاتينية والعوامل التي أسهمت في تفاقم الأزمة

ظهر فيروس كورونا في نهاية عام 2019 وتحديداً في الثلاثين من ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين، وسرعان ما انتشر في كل قارة تقريباً باستثناء القارة القطبية الجنوبية (Athukorala, Prema-chandra & Athukorala, Chaturica, 2020, P.1)؛ فبعد إعلان حالة الطوارئ الوبائية في مدينة ووهان، وصل الفيروس إلى مناطق في آسيا وغرب المحيط الهادئ، حيث انتشر بصورة كبيرة في إيران ومنها انتقل إلى الشرق الأوسط، وكذلك في إيطاليا ومنها اتجه نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم إلى أمريكا اللاتينية (Callejas, Diana and Others, 2020, P.2). وفي هذا السياق أعلنت منظمة الصحة العالمية في الثلاثين من يناير 2020 أن فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في الصين أصبح "حالة طوارئ صحية ذات بعد دولي"، وفي مارس 2020 أعلنته وباءً عالمياً (علاء غنام، 2020، ص56، 60).

وانتقل فيروس كورونا إلى أمريكا اللاتينية عن طريق المسافرين المصابين القادمين من أوروبا، وخاصة إيطاليا. وقد تم توثيق وجود فيروس كورونا في أمريكا اللاتينية لأول مرة في فبراير 2020 عندما أكدت البرازيل وجود أول حالة إصابة في (ساو باولو)، ثم أعلن عن أول حالة وفاة من الفيروس في الأرجنتين في السابع من مارس (Callejas, Diana and Others, 2020, P.2). ومنذ ذلك الحين اتخذت الحكومات في أنحاء المنطقة سلسلة من الإجراءات لاحتواء انتشار الفيروس. واليوم أصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي المنطقة التي بها أكثر معدلات إصابة على مستوى العالم. وأعلنت منظمة الصحة العالمية في مايو 2020 أن أمريكا اللاتينية أصبحت مركزاً لوباء كورونا، وتعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين، وكولومبيا أكثر الدول تضرراً في المنطقة (Sullivan, Mark P. and Others, 2021).

**الجدول (2): معدلات الإصابة والوفيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (البلدان التي سجلت أكثر من ألفي حالة وفاة حتى أبريل (2021)**

| الدولة | عدد الحالات (مليون) | عدد الوفيات | معدل الوفيات لكل 100.000 |
|---|---|---|---|
| البرازيل | 13,674 | 361,884 | 171,47 |
| المكسيك | 2,291 | 210,812 | 165,24 |
| كولومبيا | 2,586 | 66,819 | 132,74 |
| الأرجنتين | 2,604 | 58,542 | 130,27 |
| بيرو | 1,668 | 55,812 | 171,67 |
| شيلي | 1,094 | 24,548 | 129,53 |
| إكوادور | 0,351 | 17,400 | 100,15 |
| بوليفيا | 0,285 | 12,519 | 108,74 |
| جواتيمالا | 0,207 | 7,089 | 42,69 |
| بنما | 0,360 | 6,177 | 145,46 |
| باراجواي | 0,242 | 5,040 | 71,54 |
| هندوراس | 0,198 | 4,905 | 50,33 |
| دومينيكا | 0,259 | 3,402 | 31,68 |
| كوستاريكا | 0,225 | 3,044 | 60,31 |
| السلفادور | 0,067 | 2,060 | 31,92 |
| **العدد الإجمالي** | **26,656** | **846,394** | - |

**المصدر**: Sullivan, Mark P. and Others (14 April 2021). Latin America and the Caribbean: Impact of COVID-19. Op.Cit.

على الرغم من تحرك حكومات أمريكا اللاتينية سريعاً من أجل احتواء الأزمة، واتخاذها تدابير صارمة في وقت مبكر، فإن معدلات الوفيات ظلت مرتفعة. وفقاً لمقياس أوكسفورد لتتبع استجابة الحكومات للوباء، وكانت عمليات الإغلاق الوطنية وإجراءات التباعد الاجتماعي الصارمة فعالة في احتواء العدوى في أوروبا، لكن لم يكن لها التأثير نفسه في أمريكا اللاتينية؛ ففي معظم بلدان

أمريكا اللاتينية، استقرت العدوى عند مستوى مرتفع لعدد من الأسابيع دون أي انخفاض ملحوظ حتى شهر سبتمبر (Callejas, Diana and Others, 2020, P.5).

وهناك مجموعة من العوامل أثرت على فاعلية الإجراءات التقييدية، وأدت إلى تفاقم الأزمة أكثر، وتتمثل هذه العوامل في:

1- **الفقر:** يزيد تأثير الأوبئة على الدول الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة، وفي هذا السياق واجهت دول أمريكا اللاتينية صعوبة في احتواء وباء كورونا؛ إذ يعني فيروس كورونا الاهتمام بالكماليات، بمعنى استخدام أقنعة الوجه والمعقمات التي يصعب الحصول عليها بالنسبة للمعدمين. فضلاً عن أن هناك أسر عدة لا تستطيع الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، كما يعيش 21% من سكان الحضر في أمريكا اللاتينية في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية، ثم إن الاكتظاظ ونقص الخدمات الأساسية من العوامل التي تخلق بيئة ملائمة لانتشار الأوبئة. (Fuchs, 2020, P.71).

2- **محدودية البنية التحتية الصحية:** لأنظمة الرعاية الصحية في معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قدرة أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق الصحي، وقلة أسرة المستشفيات والمهنيين الصحيين لكل ألف نسمة، وضعف أنظمة مراقبة الأمراض وتتبعها. كما تمتد فجوات السعة هذه إلى اختبارات التحقق من إصابة شخص ما بفيروس كورونا. وعلى سبيل المثال: أعلنت وزارة الصحة في كوستاريكا في الحادي عشر من مارس أنها لن تبلغ عن الحالات المشتبه فيها بعد ذلك، بعد أن تجاوز عدد الحالات المشتبه فيها قدرة الاختبار الوطنية (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.6). بالإضافة إلى صعوبة وصول الجميع بصورة متساوية للخدمات الصحية، خاصة الشعوب الأصلية؛ بسبب عدم وجود نهج متعدد الثقافات واللغات يسمح بالتعامل مع تلك الفئة (The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean, 2020, P.8).

3- **الإرهاق الوبائي:** الإرهاق الوبائي هو "تثبيط الحافز لاتباع السلوكيات الوقائية الموصي بها، والتي تظهر تدريجياً بمرور الوقت وتتأثر بعدد من العواطف والتجارب والتصورات". والإرهاق الوبائي أحد الأسباب التي قللت من فاعلية تدابير التباعد الاجتماعي، كما أثر في فاعلية التدابير التقييدية التي اتخذتها المنطقة نظراً لتمديد عمليات الإغلاق والتدابير التقييدية الأخرى في أمريكا اللاتينية

والكاريبي لفترات أطول من المناطق الأخرى (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.3).

4- **الفساد:** الفساد أحد العوامل التي أسهمت في تفاقم أزمة فيروس كورونا؛ فقد أكد تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 أن الفساد عقبة تعترض سبيل مكافحة جائحة فيروس (Covid-19) في العالم كله، وفي دول أمريكا اللاتينية استغلت معظم الحكومات الوباء لتوطيد دعائم سلطتها وتقييد الحقوق المدنية، كما ظهر الفساد في صورة سوء إدارة الأموال، والتسعير المفرط للمعدات الطبية، مما دفع (ديليا فيريرا روبيو Delia Ferreira Rubio) -رئيسة منظمة الشفافية الدولية- إلى أن تقول إن "جائحة فيروس Covid-19 ليست أزمة صحية واقتصادية بل أزمة فساد، وهي أزمة نفشل في معالجتها حالياً" (Corruption Perceptions Index 2020, 2021, P.8,12).

## المطلب الثاني

## التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة كورونا على أمريكا اللاتينية وآليات المواجه

كان لانتشار وباء كورونا تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي كبير، بالإضافة إلى المخاطر الصحية؛ إذ أثرت التدابير التقييدية على العرض والطلب في كثير من القطاعات لا سيما السياحة، مما أدى إلى انخفاض دخل كثير من الأسر. بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تراجع حاد في أسواق أمريكا اللاتينية وعملاتها. كما فاقم الوباء من المستويات المرتفعة -الموجودة مسبقًا- من عدم المساواة، وفرض ضغوطًا إضافية على الحكومات التي تواجه بالفعل استياءً اجتماعيًا متزايدًا.

### أولاً: التداعيات الاقتصادية

تواجه دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي الوباء من موقع هي فيه أضعف من سائر دول العالم. وقبل الوباء توقعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي أن تنمو المنطقة بحد أقصى قدره 1.3% في عام 2020. لكن هذه التوقعات عُدّلت -في ضوء آثار أزمة كورونا- إلى انخفاض بنسبة 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي (Latin America and the Caribbean and the COVID-19 Pandemic Economic and Social effects, 2020, P.5).

**وتتمثل الآثار الاقتصادية لوباء كورونا على دول أمريكا اللاتينية في:**

- **تضرر قطاع السياحة بشدة بسبب انخفاض الطلب عليه؛** ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 35% في أمريكا الوسطى والجنوبية، وبنسبة 39% في منطقة بحر الكاريبي **(The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean, 2020, P.9:10)**، مما أثر في التوظيف ودخل الأسر العاملة في هذا القطاع، خاصة في منطقة بحر الكاريبي، حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 2.4 مليون شخص، ويمثل 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي. **(Latin America and the Caribbean and the COVID-19 pandemic Economic and social effects, 2020, P.6)**.
- **أثر التباعد الاجتماعي المستمر والتدابير التقييدية بشكل كبير في الشركات،** لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ تتمتع هذه الشركات بقدر أقل من المرونة في التعامل مع التكاليف التي تنطوي عليها هذه الصدمات؛ بسبب تكاليف العمالة ورأس المال غير المستغلة التي تثقل كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الرقمنة التي تحول دون العمل عن بعد، عندما يكون ذلك ممكنًا. **(COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.14)**.
- **تراجع النشاط الاقتصادي:** أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، إلى أن قيمة الصادرات والواردات من السلع في المنطقة انخفضت بنسبة 17% بين يناير ومايو عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، كما تدهورت معدلات التبادل التجاري. وانخفض مؤشر أسعار السلع الأساسية بنسبة 18.2% في الفترة من يناير إلى يونيو عام 2020 **(COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.13)**.

ومن المعلوم أن الانخفاض الحاد في هذه الأسعار وتدهور معدلات التبادل التجاري لها تأثير سلبي قوي في مستويات الدخل لاقتصادات أمريكا اللاتينية، التي تعتمد على تلك الصادرات. كما سيلعب الانكماش في الطلب العالمي –وخاصة من الصين، أحد أكبر مستوردي السلع الأساسية– دورًا رئيسًا في انخفاض أسعار السلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة في سوق النفط إلى انخفاض الأسعار بنسبة 24% في أقل من أسبوع في أوائل مارس 2020، وفي أوائل أبريل، انخفضت أسعار النفط بنسبة 30%، كما انخفضت أسعار النحاس والحديد بشكل حاد **(Latin America and the Caribbean and the COVID-19 pandemic Economic and social effects, 2020, P.5)**.

## ثانياً: التداعيات الاجتماعية

تواجه دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي عددًا من التحديات الاجتماعية؛ فمعدلات الفقر والبطالة مرتفعة، ومعها ظواهر مثل العنف ضد المرأة وغيرها من التحديات، وقد زاد الوضع سوءًا مع انتشار وباء كورونا؛ إذ أسهم الوباء في تفاقم هذه التحديات، كما زاد تأثيره السلبي على الفئات الأكثر ضعفاً، فإن كان الوباء يصيب الناس جميعًا، فإن الفقراء والنساء وكبار السن، وأمثالهم هم الأكثر تضرراً منه. وفيما يأتي بيان ذلك.

1- الفقراء: أدى الانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء إلى زيادة الفقر وتفاقم عدم المساواة في الدخل في المنطقة. والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو هي البلدان الأكثر تضرراً (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.9). كما أدى الوباء إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الناجم عن نقص الغذاء والاضطرابات السياسية؛ فقد شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعاً بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد من يحتاجون إلى المساعدة الغذائية (The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean, 2020, P.12).

ويؤثر ارتفاع معدلات البطالة على الشرائح الفقيرة والضعيفة ذات الدخل المتوسط، فهذه الفئات أشد تأثرًا بالصدمات السلبية. وفي هذا السياق قد تؤدي الأزمة إلى زيادة العمالة غير الرسمية كإستراتيجية للبقاء، كما قد ترسل الأسر الأشد فقراً أطفالها إلى سوق العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات عمالة الأطفال (Economic and social effects of the COVID-19 pandemic and Latin America and the Caribbean, 2020, P.11).

2- **العمال غير الرسميين:** لا تزال غلبة الطابع غير الرسمي للعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي مصدر قلق رئيس، حتى إن أكثر من نصف إجمالي العمال هناك غير رسميين، مما يحد من قدرتهم على اتباع تدابير التباعد الاجتماعي وحماية أنفسهم وأقاربهم، كما يعرضهم لخطر أكبر يتمثل في فقدان الدخل. يتسم انتشار السمة غير المنظمة بدرجة كبيرة بالتباين في المنطقة. في أوروغواي على سبيل المثال، يمثل العمال غير الرسميين حوالي 25% من إجمالي العمال، بينما في هندوراس وبيرو هم 80% من العمال. وهذه السمة غير الرسمية تعرضهم لمخاطر عدة، تتمثل في: (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.9)

- عدم القدرة على العمل من المنزل، حيث إن هذا الخيار بعيد المنال بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً ويرجع ذلك جزئياً إلى نوع العمل الذي يقومون به وإلى الفجوة الرقمية، التي تحد من قدرة العمال على الوصول إلى التقنية واستخدامها بشكل فعال.
- تعترض العمال غير الرسميين الذين ليست لديهم تغطية صحية عوائق تحول دون وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية عند الحاجة.

3- **النساء:** وكان لانتشار وباء كورونا تأثير كبير في النساء؛ إذ: **( The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean, 2020, P.14:15)**

- ارتفعت معدلات بطالة النساء، لا سيما في التجارة والسياحة.
- كانت النساء أيضًا في الصف الأول عند التصدي للوباء؛ فهن يمثلن أكثر من 70 % من العاملين الصحيين في المنطقة.
- أدى الحجر الصحي المطول، وعدم اليقين الاقتصادي، وزيادة الفقر بسبب الوباء إلى زيادة التقارير عن العنف ضد النساء، فازدادت تقارير العنف المنزلي والاعتداء الجنسي بشكل كبير منذ أبريل، وعلى سبيل المثال، في الأسبوع الأول من الحجر الصحي، زادت المكالمات على خط المساعدة الخاص بالعنف المنزلي في تشيلي بنسبة 70%، وفي الأسبوعين الأولين، زادت المكالمات الهاتفية إلى خط المساعدة الخاص بالعنف المنزلي في كولومبيا بنسبة 130%، وفي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، زادت بنسب 67% و45% و25% على الترتيب مقارنة بالعام السابق.

4- **الأطفال والشباب:** وتأثر الأطفال والشباب بانقطاع التعليم؛ إذ كان إغلاق المدارس والجامعات ضمن الإجراءات التقييدية، وتأثيرها أكبر على الفئات الأضعف؛ فعلى الرغم من وجود خطط لتعزيز استخدام الأجهزة الرقمية في الأنظمة التعليمية، فإن كثيرًا من المؤسسات التعليمية لا تمتلك البنية التحتية اللازمة للتقنية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوات في الوصول إلى أجهزة الحاسوب والإنترنت بين الأسر، كما يوجد تفاوت في القدرة على الوصول إلى الأجهزة الرقمية والإنترنت بين سكان الحضر وسكان الريف، وبين السكان الذين يتحدثون اللغة الرسمية (الإسبانية أو البرتغالية) والذين لا يتحدثونها. ومن ناحية أخرى سيكون لتعليق الدراسة تأثير على التغذية والرعاية، حيث يحصل حوالي 85 مليون طفل في المنطقة على وجبة فطور أو وجبة خفيفة أو

غداء في المدرسة؛ لذلك من المهم ضمان استمرار برامج التغذية المدرسية (Latin America and the Caribbean and the COVID-19 pandemic Economic and social effects, 2020, P.11).

5- **السجون:** زاد تأثير انتشار فيروس كورونا في السجناء، إذ يتكدس السجناء عادة في أماكن شديدة الضيق، وفي ظل ظروف غير إنسانية غالبًا، وعدم كفاية الخدمات الصحية. وعلى الرغم من بعض الجهود التي تبذلها الحكومات للحد من انتشار الفيروس في مراكز الاحتجاز، وتنفيذ إجراءات الإفراج المبكر، فقد أصيب آلاف السجناء (Fuchs, 2020, P.71).

6- **الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي:** تمثل الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي 10% و21% من سكان المنطقة على الترتيب، وهم يتأثرون بصورة كبيرة بانتشار فيروس كورونا، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يعيشون في ظلها مقارنة ببقية السكان، ومحدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية، والتمييز في سوق العمل. كما يعيش السكان الأصليون في مناطق بها خدمات طبية رديئة وإمكانية محدودة للوصول إلى البنية التحتية الصحية والمياه والصرف الصحي، كما أن قدرتهم على الوصول إلى المعلومات مقيد أيضًا؛ لأنهم غالبًا ما يتحدثون لغات أخرى غير اللغات الرسمية أو لغات الأغلبية (The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean, 2020, P.15).

## ثالثاً: التداعيات السياسية

تتمثل التحديات السياسية بصفة عامة في زيادة الممارسات الاستبدادية، والمؤسسات الديمقراطية الضعيفة، والأنظمة القضائية المسيّسة، والفساد، والمستويات المرتفعة للجريمة والعنف. وقد أدت جائحة وباء كورونا إلى تفاقم هذه العوامل، التي تسببت في اضطرابات اجتماعية في عدد من البلدان في المنطقة. وتمثل القلق الرئيس في استغلال حكام دول أمريكا اللاتينية هذه الأزمة لتعزيز سلطتهم وأساليب القمع. وأعربت جماعات حقوق الإنسان ومراقبون آخرون عن قلقهم بشأن استغلال القادة الوباء في دعم أجنداتهم الخاصة وتقييد الحقوق المدنية والحد من حرية التعبير والتجمع (Sullivan, Mark P. and Others, 2021)، (Corruption Perceptions Index 2020, 2021, P.12)؛ ففي السلفادور وبوليفيا أجلت الحكومة المؤقتة السابقة الانتخابات الرئاسية مرتين، مما أثار احتجاجات واسعة النطاق، إلى أن أجريت الانتخابات في أكتوبر 2020. وفي فنزويلا استخدمت الحكومة وقوات الأمن حالة الطوارئ المفروضة للحد من انتشار الفيروس ذريعة لما تمارسه من قمع. استخدمت كوبا أيضًا لوائح مصممة

لمنع انتشار الوباء لقمع معارضي الحكومة (Sullivan, Mark P. and Others, 2021). وفي نيكاراجوا استُهدف الصحفيون لانتقادهم طريقة تعامل الحكومة مع الأزمة (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.15:16).

ومع ذلك فإن الخطر الأكبر على سيادة القانون في أمريكا اللاتينية مرده إلى عدم إلغاء تدابير الطوارئ بمجرد انتهاء الأزمة؛ لأنه إذا لم تُلغ بسرعة، فستصبح أمراً واقعاً، ويتمسك بها قادة الدول في المنطقة بسلطاتهم الجديدة ويترددون في التنازل عنها (Fuchs, 2020, P.77:78).

## رابعاً: آليات التصدي لجائحة كورونا

اتخذت العديد من دول المنطقة مجموعة من الإجراءات لتخفيف حدة الأزمة. وأشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مجموعة من تلك التدابير، على النحو الآتي:

- اتخذت بلدان المنطقة كلها إجراءات تحفيزية اقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة ومعالجة التباطؤ الاقتصادي العام. تركز هذه التدابير على توفير الإغاثة لكل من الشركات والأفراد، وإعانتهم على الوصول إلى التمويل، والامتثال للمدفوعات الإلزامية خلال الأزمة، مثل الضرائب أو المرافق. ووضعت الحكومات سياسات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الضعيفة، تضمن خطوط تمويل محددة، وقروض منخفضة التكلفة أو بدون فائدة، ودفع الرواتب من خلال الأموال العامة، وتأجيل مدفوعات الضرائب المختلفة، وإسهامات الضمان الاجتماعي (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.14).
- في إطار التعامل مع تزايد معدلات العنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي، اتخذت مجموعة من الدول عدة تدابير لوقف تصاعد العنف المنزلي، وأطلقت أوروغواي حملة توعية على وسائل التواصل الاجتماعي، ورقم هاتف لحالات الطوارئ، وبروتوكولاً بالتعاون مع وزارة الصحة للكشف عن الحالات المحتملة للعنف المنزلي. وزادت كولومبيا والمكسيك وبيرو ميزانياتها المخصصة لإعداد أماكن وملاجئ مخصصة للنساء من ضحايا العنف من هذا النوع. وفي شيلي، تُستخدم كلمة السر "Facemask19" في الصيدليات لتحديد النساء اللواتي يطلبن المساعدة. كما اتخذت وزارة شئون المرأة والمساواة بين الجنسين في شيلي تدابير وقائية مهمة، مثل: استمرار وجود

ملاجئ فعالة بنسبة 100%، وحملات لتشجيع الإبلاغ، ودورات وقائية عبر الإنترنت (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.11).

- أثرت جائحة كورونا في ثقة المواطنين في نزاهة الحكومات وشفافيتها؛ إذ أجبرت الأزمة حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي على اتخاذ قرارات سريعة وتنفيذ تدابير صارمة لحماية المجتمعات، والحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية. وأظهرت الأزمات السابقة أن حالات الطوارئ والاستجابات السريعة اللاحقة، تخلق فرصًا لانتهاكات النزاهة، خاصة التأثير غير المبرر في صنع السياسات والفساد. وهذا من شأنه أن يضعف بشكل خطير فاعلية الإجراءات الحكومية. ومن ثم، اتخذت بعض الحكومات مجموعة من الإجراءات لكي تحظى بثقة المواطنين، منها على سبيل المثال، أن عددًا من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي –منها الأرجنتين والمكسيك وشيلي وبيرو– أجرت محاكمات عبر الإنترنت لضمان استمرار توفير خدمات العدالة، مع تأمين شيلي للبث المباشر عبر الإنترنت للسماح بالشفافية في الإجراءات القانونية. ومكّنت كولومبيا مراكز التوفيق والتحكيم الأسرية من البقاء مفتوحة من خلال وسائل الاتصالات عن بُعد (COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.16:17).

وبالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة، وفي إطار الحاجة إلى التمويل لمواجهة الوباء، زادت المؤسسات المالية الدولية –ومنها صندوق النقد الدولي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي– من الإقراض للبلدان في أنحاء المنطقة جميعًا (Sullivan, Mark P. and Others, 2021).

ويبقى أن نشير في هذا الصدد إلى أن هذه الأزمة أظهرت عددًا من نقاط الضعف الهيكلية –الموجودة مسبقًا– في اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أن الحيز المالي المحدود –الذي تقلص بسبب زيادة الدين العام– يؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية لتحسين الاستدامة المالية وكفاءة الإنفاق العام. وفي هذا الصدد على حكومات المنطقة: 1) تعزيز المنافسة وتقليل الأعباء التنظيمية، وكذلك تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، 2) تعزيز برامج التدريب أو التوجيه لمساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة على تقييم وإدارة التأثير المالي للأزمة، والانتقال إلى التقنية الرقمية والعثور على أسواق جديدة، 3) تعزيز الوصول إلى سوق العمل الرسمي وتحسين مهارات القوى العاملة وقدرتها، بعد أن أثبتت الأزمة أن التحول الرقمي عنصر أساسي في الحفاظ على أنشطة اقتصادية

معينة، وكشفت أيضًا عن النتائج السلبية للفجوة الرقمية، مثل محدودية الوصول إلى التعليم عن بعد. لذلك، من الضروري تحسين مهارات العاملين في الاقتصاد الرقمي، والاستثمار في التعليم. **(COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis, 2020, P.14:15)**

جملة القول في شأن ما تقدم، إن ظهور فيروس كورونا كان أحد أخطر التهديدات التي واجهت البشرية؛ إذ كان تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني، وتفاقمت آثاره السلبية حتى على الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وغيرها من الدول التي انهارت أنظمتها الصحية أمام هذه الجائحة. وإذا كانت الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء كبيرة على البلدان المتقدمة، فإن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي واجهت مجموعة إضافية من هذه التحديات؛ إذ أدت عمليات الإغلاق إلى توقف الاقتصاد، لكنها في الوقت نفسه لم تكن فعالة بما يكفي للحد من انتشار الفيروس، إضافة إلى انهيار الأنظمة الصحية. كما فاقم الوباء من التحديات الاجتماعية التي تواجها دول المنطقة مما زاد من المستويات المرتفعة الموجودة مسبقاً من عدم المساواة، وهذا فرض ضغوطاً إضافيةً على الحكومات التي تواجه بالفعل استياءً اجتماعياً متزايداً. ولكن مع ذلك –وعلى الرغم من الحيز المالي المحدود– قدمت حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي دعماً غير مسبوق لمن هم في أمس الحاجة إليه.

## الخاتمة

خلاصة القول في شأن ما تقدم، أن أمريكا اللاتينية على الرغم من أنها واحدة من أكثر المناطق سلماً في العالم من حيث طبيعة العلاقات بين الدول، وقلة الأسلحة في المنطقة، فضلاً عن أنها المنطقة الوحيدة في العالم الخالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى عملية التحول الديمقراطي، وإنشاء عدد من التكتلات الاقتصادية في المنطقة أسهمت في تأكيد الثقة والتعاون بين الدول، إلا أنها اليوم من أكثر المناطق عنفاً في العالم، وتواجه مجموعة من التهديدات غير التقليدية على رأسها الجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الوبائية. وفي هذا السياق يتضح أن المداخل الأمنية التقليدية لا توقفنا على جلية أمر الأمن في منطقة أمريكا اللاتينية، ومن ثم تدعو الحاجة إلى نهج جديد عند دراسة الوضع الأمني في المنطقة وهو الأمن الإنساني.

**وفي هذه الدراسة تعرضنا لمجموعة من التهديدات الرئيسة للمنطقة، وهي:**

- **الجريمة المنظمة:** أخطر تهديد للمنطقة. وهي منظمات لها أنشطة غير قانونية، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والنساء، والابتزاز، وتمويل الإرهاب، وغسيل الأموال، وغيرها من الأنشطة التي تمثل تهديدًا دائمًا لاستقرار الدول، كما تؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية وإعاقة النشاط الاقتصادي في المنطقة.
- **الإرهاب الدولي:** الإرهاب أحد التهديدات الرئيسة للمنطقة، ومن أبرز المنظمات الإرهابية فيها مجموعات حرب العصابات الكولومبية. وجماعة الدرب المضيء (SL) في بيرو، وجماعة حزب الله.
- **التهديدات الوبائية وظهور وباء كورونا:** الأزمة التي سببتها جائحة كورونا واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث؛ فقد ألقت أزمة كورونا الضوء على ضعف البنية التحتية والأنظمة الصحية في المنطقة؛ ولذلك هناك دراسات عدة تشير إلى أن أزمة كورونا يمكن أن تمثل حافزاً للمنطقة يوجهها نحو بناء أنظمة صحية قوية ومعالجة العجز في البنية التحتية.

ويبقى أن نشير في هذا الصدد إلى أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في منطقة أمريكا اللاتينية هي التي تسمح بتفاقم تلك التهديدات؛ فارتفاع معدلات الفقر، وانتشار الفساد السياسي يمثلان بيئة خصبة لنمو الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يقف الفقر عائقًا أمام بناء بنية تحتية قوية وتطوير النظم الصحية في دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم الحد من أضرار التهديدات الوبائية؛ فإن الفساد يعد عقبة أمام مكافحة جائحة كورونا في دول أمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، في ظل تفاقم قوة شبكات الجريمة المنظمة، وقدرتها على ممارسة الضغط على المسئولين الحكوميين من خلال تقديم الرشوة أو التهديد بالقتل لمن يرفض الاستجابة، تزداد صعوب القضاء على الفساد؛ ومن ثم يتضح أن الفساد والفقر هما سبب ونتيجة للتهديدات الأمنية في دول أمريكا اللاتينية، والخطوة الأولى لمواجهة هذه التهديدات، يجب أن تكون بمعالجة جذور المشكلة وهي الفقر، واستشراء الفساد في المنطقة.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية


- أحمد محمد وهبان (2015). اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب تطورها، مدلولها، بواعثها "دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة". الرياض: **مجلة جامعة الملك سعود**.
- تشارلز كيغلي وشانون بلانتون (2017). **السياسة العالمية التوجهات والتحولات**، الجزء الأول، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي. الرياض، المملكة العربية السعودية الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- صدفة محمد محمود (يوليو 2016). هيمنة الشمال: الأيديولوجيا وإعاقة التكامل الأمني في أمريكا اللاتينية. **مجلة السياسة الدولية**.
- علاء غنام (أبريل 2020). السياسات الصحية الوقائية ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد. **مجلة الديمقراطية**، العدد 78.
- ياسمين أيمن (أبريل 2020). مكافحة الأمراض الوبائية.. بين الأمن التقليدي والأمن الإنساني. **مجلة الديمقراطية**، العدد 78.


## ثانياً: المراجع الأجنبية


- Abbott, Philip K. (October 2004). Terrorist Threat in the Tri-Border Area: Mythor Reality?. **Military Review**. The U.S. Army Professional Writing Collection.
- A Glut of Arms: Curbing the Threat to Venezuela from Violent Groups (20 February 2020). **Latin America Report**, International Crisis Group, No.78.
- Ahmed, Nafiu (2017). Transnational Organized Crimes (TOCs)-Causes, Effects and Challenges: The Perspective of Latin America. **Asia Pacific Journal of Advanced Business and Social Studies**. No.1 (3).
- A. J. McMichael and others (2003). **Climate Change and Human Health: Risks and Responses**. World Health Organization.
- Athukorala, Prema-chandra & Athukorala, Chaturica (October 2020). **The Great Influenza Pandemic of 1918–20: An interpretative survey in the time of COVID-19**. United Nations University- World Institute for Development Economic Research.
- Bagley, Bruce (2013). The Evolution of Drug Trafficking and Organized Crime in Latin America. **Sociologia, Problemas e Práticas**, No.71.
- Beittel, June S. (29 November 2019). **Colombia: Background and U.S. Relations**. Congressional Research Service.
- Bergman, Marcelo (2018). **Illegal Drugs, Drug Trafficking and Violence in Latin America**. Springer.

- Bodenheimer, Rebecca (28 July 2019). What Is Latin America? Definition and List of Countries. **ThoughtCo**. Accessed in:13/12/2020. https://www.thoughtco.com/what-is-latin-america-4691831
- Buskirk, James D. (2013). **Chinese-Latin American Ties: A Convergence of Security Threats to The United States** (Master Thesis). Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College.
- Callejas, Diana and Others (3 November 2020). The SARS-CoV-2 Pandemic in Latin America: The Need for Multidisciplinary Approaches. **Springer**. Accessed in: 16/11/202. https://link.springer.com/article/10.1007/s40475-020-00219-w
- **Challenges Posed by the HIV Epidemic in Latin America and the Caribbean 2009**. (October 2009). Pan American Health Organization.
- **CorruptionPerceptionsIndex2020**(January2021).Transparency International. https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl
- Costanza, William (2012). Hizballah and its Mission in Latin America. **Studies in Conflict & Terrorism**, No.35 (3).
- **COVID-19 in Latin America and the Caribbean: An overview of government responses to the crisis** (Novemver2020). OECD.
- Diamint, Rut (January 2004). Security Challenges in Latin America. **Journal of The Society for Latin American Studies**, Bulletin of Latin American Research, No. 1 (23).
- Ellis, R. Evan (December 2012). Chinese Organized Crime in Latin America. **PRISM**, No.1 (4).
- Ellis, R. Evan (2016). The Evolving Transnational Crime-Terrorism Nexus in Peru and its Strategic Relevance for the U.S. and the Region. **PRISM**, no.4 (5).
- Ending Colombia's FARC Conflict: Dealing The Right Card (26 March 2009). **Latin America Report**, International Crisis Group, No. 30.
- Frasca, Tim (2005). **AIDS in Latin America**. New York: Palgrave Macmillan.
- Fuchs, Marie-Christine (2020). Coronavirus in Latin America. **International Reports**, Konrad Adenauer Stiftung. https://www.kas.de/en/web/auslandsinformationen/artikel/detail/-/content/coronavirus-in-latin-america
- Gonzalez, Ricardo (2016). **Convergence of Transnational Organized Crime and Terrorism in Latin America**. United States Army War College.
- Guarin P., Jeferson (4/2020). FARC–Hezbollah: The success of Venezuela–Iran proxy groups and their convergence in the Americas. **Security Defence Quarterly**, Vol.31.

- Hauck, Pierre and Peterke, Sven (2010). Organized Crime and Gang Violence in National and International Law, **International Review of the Red Cross**, No. 878 (92).
- Heidi Ewing (2014). **Human Trafficking in Latin America: Culture and Victimization**. (master thesis). College of Social Sciences and Humanities, Northeastern University.
- Hudson, Rex (July 2003). **Terrorist and Organized Crime Groups in The Tri-Border Area (TBA) of South America**. the Federal Research Division, Library of Congress.
- Karmon, Ely (2009). **Iran and its Proxy Hezbollah: Strategic Penetration in Latin America**. Working Paper, Spain: Elcano Royal Institute.
- Kennedy, Kelli (16/7/2019). Guatemala/El Salvador/Honduras: Corruption and Organized Crime in Central America's Northern Triangle Countries Impact on Migration Crisis Worsening Regional Instability. **European Strategic intelligence and Security Center**. Accessed in: 20/12/2020. http://www.esisc.org/publications/briefings/corruption-and-organized-crime-in-central-americas-countries
- Kruijt, Dirk (2011). **Drugs, Democracy and Security the Impact of Organized Crime on the Political System of Latin America**. Netherlands Institute for Multiparty Democracy.
- Kurtenbach, Sabine (2019). The Limits of Peace in Latin America. **Peacebuilding**, No.3 (7).
- Latin America and the Caribbean and the COVID-19 pandemic Economic and social effects (3 April 2020). **Economic Commission for Latin America and The Caribbean**, United Nations, No.1.
- Latin America Map. **Maps of World.com** (22 February 2020). Accessed in:18/12/2020. https://www.mapsofworld.com/usa/usa-maps/united-states-and-latin-america-maps.html
- Lombaerde, Philippe De & Norton, Matthew (2006). **Human Security in Central America**. Comparative Regional Integration Studies (CRIS), United Nations University.
- Montañez, Julio César Ramírez (2017). Fifteen Years of Plan Colombia (2001-2016) The Recovery of a Weak State and the Submission of Narco-terrorist Groups?. **Analecta Política**, No. 13 (7).
- Müller, Markus-Michael (28 November 2018). Governing crime and violence in Latin America. **Global Crime**, Routledge, Vol. 19.

- Narich, Richard (2003). Traditional and Non-traditional Security Issues in Latin America: Evolution and Resent Developments. **Geneva Centre for Security Policy**, No.42.
- Ottolenghi, Emanuele (April 2018). **State Sponsors of Terrorism: An Examination of Iran's Global Terrorism Network**. Washington: Foundation for Defense of Democracies.
- Puntigliano, Andrés Rivarola (2020). Pandemics and Multiple Crises in Latin America. **Latin America Policy**, No.2 (11).
- Ramirez, Rossana (May 2018). **Latin America: Organized corruption and crime Implications for Christians**. World Watch Research.
- Roznai, Yaniv (2014). The Insecurity of Human Security. **Wisconsin International Law Journal,** No.1 (32).
- Selee, Andrew, Arnson, Cynthia J. & Olson, Eric L. (January 2013). **Crime and Violence in Mexico and Central America: An Evolving but Incomplete US Policy Response**. Washington: Migration Policy Institute.
- Soto-Ramírez, Luis E. (July 2008). HIV/AIDS in Latin America. **Science**, Vol. 321.
- Sullivan, Mark P. & Beittel, June S. (December 2016). **Latin America: Terrorism Issues**. Congressional Research Service.
- Sullivan, Mark P. and Others (14 April,2020). Latin America and the Caribbean: Impact of COVID-19. **The Congressional Research Service**. https://fas.org/sgp/crs/row/IF11581.pdf
- **The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment** (2010). Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.
- **The Impact of COVID-19 on Latin America and the Caribbean** (July2020). Policy Brief, United Nations.
- Toniolo, Orlando. Exclusive: Shining A Light On Security in Latin America. **International Security Journal,** Accessed in: 16/11/2020. https://internationalsecurityjournal.com/security-in-latin-america/
- **Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment** (September 2012). Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.